

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة.



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: محاسبة وتدقيق

الشعبة: مالية ومحاسبة

الموضوع:

دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة
دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم

تحت إشراف الأستاذ(ة):

د. خلاصي عمر

مقدمة من طرف الطالبين :

➤ خيثر عبد الرزاق

➤ العروي مروان

لجنة المناقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د. رمضاني محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مقررا	د. خلاصي عمر	أستاذ مساعد "ب"	جامعة مستغانم
مناقشا	د. قوار الحبيب	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد و لك الشكر حتى ترضى و لك الحمد و لك الشكر عند الرضى و لك الحمد و لك الشكر دائما و أبدا على نعمتك ، أما بعد :

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع حائرا من غلبة التفكير، قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات تتبعثر حروفها، وعبثا يحاول تجميعها في سطور، سطورا كثيرة تمرّ في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليل من الذكريات وصور تجمعا برفاق كانوا إلى جانبنا. فواجب علينا شكرهم ووداعهم و نحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة.

ونخص بجزيل الشكر و العرفان الأستاذ "د.خلاصي عمر" التي زادنا من علمه و منحنا من وقته الثمين، و لم يبخلّ عنا، حتى نخرج بالبحث في شكله هذا، فله منا فائق الاحترام و التقدير.

إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، إلى جميع أساتذة قسم علوم المالية و المحاسبة بجامعة مستغانم؛ لكم منا جزيل الشكر و الامتنان على كلّ خدمة كانت لأجلنا. و نشكر كل من ساهم في إنجاز و إنجاز هذا البحث المتواضع من قريب أو من بعيد، راجين من الله التوفيق و السداد في مشوارنا العلمي و العملي.

الطالبان الباحثان

إهداء

أشكر اهلل سبحانه وتعالى وأحمده ألنه وفقني إتمام هذا البحث،
واصلى وأسلم على خير الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد
عليه أفضل الصلوات و أزكى التسليم.
كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل د. خلاصي عمر،
على ما قدمه لي من نصح وتوجيه لإعداد هذه الرسالة.
كما لا يفوتني أن أتقدم الى السادة أعضاء اللجنة المحترمة، على قبولهم
مناقشة هذا البحث و صرفهم جزء من وقتهم الثمين أجل قراءتها.
كما أتقدم بجزيل الشكر الى زملائي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير جامعة مستغانم الذين لم ييخلوا عليا بالنصح والتشجيع.
كما أشكر كل من ساعدني في مؤسسة ميناء مستغانم.
وأخيرا أتمنى التوفيق والسداد لكل طالب علم.

خير عبد الرزاق

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب
اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا
برؤيتك الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة... إلى
نبي الرحمة ونور العالمين... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
اهدي هذا العمل وثمره جهدي إلى أغلى ما لدي في الكون، و التي كان لها
الفضل في تشجيعي والدعاء لي، والتي هي سبب وجودي وسر نجاحي في هذه
الحياة إلى: أُمي العزيزة حفظها الله .

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى
كلماتك نجوم أهتدي بها ليوم وفي الغد وإلى الأبد...
إلى من كلله الله بالهبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من
أحمل اسمه بكل افتخار..... إلى والدي العزيز.
وإلى إخوتي مصدر قوة و فخر لي حفظهم الله.
اهدي تخرجي أيضا الى رفاقي وزملائي بجامعة التي كانت محطة كبيرة لتغييرات في
حياتي وإضافات كثيرة الى وعيي وفكري وثقافتي العلمية والعملية.
وإلى الأستاذ الفاضل الذي ساهم في انجاز ودعم هذا العمل المتواضع.

العروي مروان

فهرس المحتويات

شكرو تقدير
إهداء
فهرس المحتويات
قائمة الأشكال
قائمة الجداول

مقدمة عامة

مقدمة
إشكالية الدراسة
الفرضية العامة (الرئيسية)
الفرضيات الفرعية
أهداف الدراسة
أهمية الدراسة
أسباب اختيار الموضوع
صعوبات الدراسة
منهج الدراسة
الدراسات السابقة والمشابهة
تحليل الدراسات السابقة والمشابهة

الفصل الأول : عموميات حول التحليل المالي

تمهيد
المبحث الأول : التحليل المالي وتطوره التاريخي
المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي

- 14.....المطلب الثاني:أهداف وأهمية التحليل المالي
- 15.....المطلب الثالث :وظائف التحليل المالي
- 17.....المبحث الثاني :مراحل التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه .
- 17.....المطلب الاول: مراحل التحليل المالي .
- 17.....الفرع الأول : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
- 18.....الفرع الثاني : أدوات وطرق التحليل المالي
- 21.....خلاصة الفصل

الفصل الثاني : القوائم المالية وتحليلها بوساطة مؤشرات التوازن والنسب المالية

- 23.....تمهيد
- 24.....المبحث الاول: منهجية تقييم مؤسسات ربحية .
- 24.....المطلب الأول: الميزانية المالية المختصرة
- 25.....المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية
- 28.....المبحث الثاني : التحليل المالي بواسطة تدفقات الخزينة
- 28.....المطلب الاول : التدفقات المولدة للنتائج
- 32.....المبحث الثالث: التحليل المالي بالنسب المالية
- 32.....المطلب الأول: تعريف النسب المالية:
- 32.....المطلب الثاني: أنواع النسب المالية
- 35.....خلاصة

الفصل الثالث : دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية "مؤسسة ميناء مستغانم"

- 37.....مقدمة الفصل
- 38.....المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة ميناء مستغانم.
- 38.....المطلب الأول: نبذة عن نشأة وتطور مؤسسة ميناء مستغانم
- 39.....المطلب الثاني : مميزات وأهداف مؤسسة ميناء مستغانم

40.....	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم وشرح أقسامه
44.....	المبحث الثاني:القوائم المالية المتعلقة بتقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء مستغانم.
44.....	المطلب الأول : عرض الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2019
47.....	المطلب الثاني : عرض جدول حساب النتائج لسنتي 2019 و2020.
49.....	المطلب الثالث :عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنتي 2019 و2020
51.....	المبحث الثالث: تحليل الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية " ميناء مستغانم "
51.....	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.
54.....	المطلب الثاني :تقييم الاداء المالي باستخدام النسب المالية.
61.....	خلاصة الفصل
63.....	الخاتمة
68.....	المراجع
70.....	الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان
40	الشكل رقم (1-III): الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
24	الجدول رقم (1-II): شكل الميزانية المالية المختصرة
31	الجدول رقم (2-II): جدول تدفقات الخزينة
44	الجدول رقم (1-III): الميزانية المالية للمؤسسة-الاصول- لسنة 2019
45	الجدول رقم (2-III): الميزانية المالية للمؤسسة-الخصوم- لسنة 2019
45	الجدول رقم (3-III): الميزانية المالية للمؤسسة-الاصول- لسنة 2020
46	الجدول رقم (4-III): الميزانية المالية للمؤسسة-الخصوم- لسنة 2020
47	الجدول رقم (5-III): جدول حسابات النتائج لسنة 2019
48	الجدول رقم (6-III): جدول حسابات النتائج لسنة 2020
49	الجدول رقم (7-III): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2019
50	الجدول رقم (8-III): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2020
51	الجدول رقم (9-III): راسمال العامل Frng لسنتي 2020-2019
52	الجدول رقم (10-III): احتياج راسمال Bfr لسنتي 2020-2019
53	الجدول رقم (11-III): حساب الخزينة Tn 2020-2019
54	الجدول رقم (12-III): نسبة السيولة العامة لسنتي 2020-2019
54	الجدول رقم (13-III): نسبة السيولة المختصرة لسنتي 2020-2019
55	الجدول رقم (14-III): نسبة السيولة الفورية لسنتي 2020-2019
55	الجدول رقم (15-III): نسبة التمويل الدائم لسنتي 2020-2019
56	الجدول رقم (16-III): نسبة التمويل الخاص لسنتي 2020-2019
56	الجدول رقم (17-III): نسبة الاستقلالية المالية لسنتي 2020-2019
57	الجدول رقم (18-III): نسبة قابلية السداد لسنتي 2020-2019

57	الجدول رقم (19-III): معدل دوران مجموع الاصول لسنتي 2020-2019
58	الجدول رقم (20-III): معدل دوران الاصول الغير جارية لسنتي 2020-2019
58	الجدول رقم (21-III): معدل دوران الاصول الجارية لسنتي 2020-2019
59	الجدول رقم (22-III): حساب المردودية المالية لسنتي 2020-2019
60	الجدول رقم (23-III): حساب المردودية الاقتصادية لسنتي 2020-2019
60	الجدول رقم (24-III): حساب الرافعة المالية لسنتي 2020-2019

مقدمة عامة

مقدمة:

في ظل ما تشهده البيئة الاقتصادية من تحولات متسارعة وتحديات مالية متزايدة، تزداد الحاجة إلى أدوات تحليلية فعالة تساعد المؤسسات الاقتصادية على فهم وتقييم أوضاعها المالية. ويعد التحليل المالي من أبرز هذه الأدوات وأكثرها اعتماداً، حيث يُمكن من تشخيص دقيق للوضع المالي للمؤسسة، والكشف عن نقاط القوة والضعف، بما يساعد على تحسين الأداء وتعزيز القدرة التنافسية.

يعد التحليل المالي أحد الأدوات الجوهرية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في تقييم وضعيتها المالية بشكل دقيق ومنهجي. فهو علم قائم على مجموعة من القواعد والأسس، يهدف إلى جمع وتبويب وتحليل البيانات والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسة، من أجل تقديم صورة واضحة وشاملة عن أدائها المالي خلال فترات زمنية محددة. ومن خلال هذا التحليل، يمكن الوقوف على أهم المؤشرات التي تعكس التوازن المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات، مما يساعد في الكشف عن مواطن القوة والضعف التي تعاني منها المؤسسة. تتجلى أهمية التحليل المالي في كونه أداة فعالة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات، من خلال تحليل مختلف النسب المالية والمؤشرات الكمية، وذلك بهدف دعم متخذي القرار سواء كانوا داخل المؤسسة أو خارجها، كالمستثمرين والممولين والمحللين الماليين. كما يُساهم هذا التحليل في رسم رؤية مستقبلية واضحة لوضع المؤسسة، مما يتيح للإدارة إمكانية التدخل السريع لمعالجة الاختلالات وتحسين الأداء المالي.

ويكتسي هذا الدور أهمية خاصة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار والمنافسة الشديدة، حيث أصبح من الضروري على المؤسسات استخدام أدوات تحليلية دقيقة لتقييم واقعها المالي واتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على أسس علمية سليمة. ومن هنا تنبع الحاجة إلى دراسة التحليل المالي كوسيلة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة، وفهم أبعادها، ومعرفة مدى قدرتها على تحقيق الاستمرارية والنمو في بيئة أعمال متغيرة.

ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتُبرز الدور الحيوي الذي يلعبه التحليل المالي في تقييم الوضع المالي للمؤسسة، وتوضيح مدى مساهمته في تحسين الأداء المالي العام، وترشيد القرارات ذات الطابع الاستثماري والتمويلي.

إشكالية الدراسة:

تعد عملية تقييم الوضعية المالية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الإدارات العليا من أجل التوجيه الفعّال للموارد واتخاذ قرارات مدروسة تنسم بالدقة والموضوعية. ومن هنا برز التحليل المالي كأداة محورية تساعد على فهم الواقع المالي للمؤسسة من خلال دراسة وتفسير البيانات المالية بطريقة منهجية، ما يتيح إمكانية تشخيص الأداء المالي بدقة، والكشف عن الاختلالات المحتملة قبل استفحالها.

ورغم تعدد أدوات وأساليب التحليل المالي وتنوع مصادر المعلومات، إلا أن العديد من المؤسسات لا تزال تعاني من قصور في توظيف التحليل المالي بشكل فعال في عملية التشخيص المالي، مما يؤثر على قدرتها في التعرف على مواطن الضعف أو التهديدات المالية في الوقت المناسب. كما تختلف درجة الاعتماد على التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى حسب مستوى الوعي المالي، وتوفر البيانات، وكفاءة الكوادر المستخدمة لهذه الأدوات.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تطرح هذه الدراسة الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى فاعلية التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وما الدور الذي يلعبه في كشف الاختلالات المالية وتوجيه القرارات نحو تحسين الأداء المالي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مفهوم التحليل المالي وما أهدافه في سياق التقييم المالي للمؤسسة؟
2. ما هي أهم الأدوات والأساليب المستخدمة في التحليل المالي؟
3. كيف يساهم التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟
4. ما مدى قدرة التحليل المالي على الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة؟

الفرضية العامة (الرئيسية):

يساهم التحليل المالي بشكل فعّال في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، مما يمكنها من اتخاذ قرارات مالية رشيدة وتحقيق الاستقرار المالي.

الفرضيات الفرعية:

1. تساهم أدوات التحليل المالي في الكشف عن الاختلالات المالية مبكراً، مما يدعم اتخاذ قرارات تصحيحية مناسبة.
2. يؤدي الاستخدام المنتظم للتحليل المالي إلى تحسين جودة المعلومات المالية واتخاذ قرارات مبنية على أسس موضوعية.
3. العلاقة بين نتائج التحليل المالي والتوجهات الاستراتيجية للمؤسسة تسهم في رفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مفهوم التحليل المالي وأهميته في محيط المؤسسات الاقتصادية.
2. إبراز الأدوات والأساليب المستخدمة في التحليل المالي لتقييم الوضعية المالية.
3. دراسة كيفية استخدام التحليل المالي في تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء المالي.
4. تحليل دور التحليل المالي في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة.

5. تقديم وتوصيات لتفعيل التحليل المالي وتعزيز دوره في التسيير المالي الفعال.

أهمية الدراسة:

تتمثل في إثراء المعرفة النظرية حول التحليل المالي وأدواته، وتبسيط الضوء على دوره في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات، خاصة في ظل بيئة اقتصادية معقدة ومتغيرة. تبرز من خلال تمكين القائمين على إدارة المؤسسات من استخدام التحليل المالي كوسيلة تشخيصية دقيقة تساعد في تحسين الأداء المالي ومعالجة الاختلالات. تكمن في تعزيز فعالية المؤسسات الاقتصادية، ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستقرار المالي والتوظيف الرشيد للموارد.

أسباب اختيار الموضوع:

1. أهمية التحليل المالي كأداة ضرورية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والتغيرات المتسارعة في البيئة المالية.
2. ضعف الاعتماد الفعلي على التحليل المالي في بعض المؤسسات الجزائرية، مما يستدعي البحث في كيفية تفعيله كوسيلة تقييم ومراقبة مالية.
3. رغبة الباحث في الربط بين الجانب النظري والتطبيقي، من خلال تحليل فعلي لوضعية مؤسسة معينة والتأكد من مدى فعالية التحليل المالي في تشخيص أدائها المالي.
4. قلة الدراسات المحلية التطبيقية التي تتناول بشكل دقيق العلاقة بين التحليل المالي والوضعية المالية، مما يجعل من هذا الموضوع ذا قيمة علمية وعملية.
5. مساهمة الموضوع في دعم متخذي القرار من خلال تبيان أهمية المؤشرات المالية في تشخيص الوضع الاقتصادي للمؤسسة وتوجيه السياسات المستقبلية.

صعوبات الدراسة:

1. صعوبة الوصول إلى البيانات المالية التفصيلية بسبب طبيعة المؤسسات المدروسة وتحفظها على نشر الوثائق المالية الدقيقة.
2. قلة التعاون من طرف بعض الموظفين أو المسؤولين داخل المؤسسة، ما انعكس على جمع بعض المعلومات الضرورية.
3. تعدد مصادر المعلومات المالية وتفاوتها من سنة إلى أخرى، مما تطلب وقتاً وجهداً إضافياً في التحقق والتدقيق.
4. تشابك المفاهيم المالية والمحاسبية أحياناً، مما استدعى الرجوع المتكرر إلى المراجع لتدقيق المفاهيم وربطها بالواقع العملي.
5. محدودية الوقت المتاح للتربص مقارنة مع حجم المعالجة المالية المطلوبة، خاصة في الجانب التطبيقي.

منهج الدراسة :

-تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري أي الفصل الأول والثاني، الذي يقوم على وصف و تعريف كل ما يتعلق بالتحليل المالي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؛
-كما إتبعنا المنهج التحليلي في دراسة حالة المؤسسة في الجانب التطبيقي من أجل تحليل المعلومات المتحصل عليها، وتقييم أدائها المالي باستخدام أدوات التحليل المالي.

الدراسات السابقة والمشابهة :

دراسة بعنوان "دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مجمع سوناطراك (2018-2020)"، أجراها عبد النور بوعلي (2023)، تم تحليل دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مع تطبيق عملي على مجمع سوناطراك. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بحساب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي لتشخيص الوضع المالي للمجمع خلال الفترة المحددة. توصلت النتائج إلى أن التحليل المالي يُعد أداة أساسية تمكن المؤسسات من تحديد نقاط القوة والضعف في أدائها المالي، كما يساهم في اتخاذ قرارات مالية سليمة بناءً على مؤشرات دقيقة. أكدت الدراسة أن النسب والمؤشرات المالية توفر رؤى تحليلية لا يمكن الوصول إليها دون استخدام أدوات التحليل المالي المنهجي، مما يُظهر أهميته في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

دراسة بعنوان "دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة"، (2016/2017) أجراها الطالبان تيطراوي محمد و خلدون مداني مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي ، قام الباحثان بتحليل أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مع تطبيق عملي على مؤسسة مطاحن الحضنة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات الثانوية لتشكيل الإطار النظري، بينما ركز الجانب التطبيقي على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة، منها أن التحليل المالي يعد أداة فعالة لاتخاذ القرارات المالية الرشيدة، حيث يساعد في تحديد نقاط القوة وتعزيزها، ونقاط الضعف وتجنبها. كما أكدت الدراسة على ضرورة تحلي متخذي القرارات المالية بالمعرفة الدقيقة لآليات التحليل المالي وأساليب اتخاذ القرار، بما يضمن مصلحة المؤسسة واستقرارها المالي.

دراسة بعنوان "دور التحليل المالي المتقدم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية" ، (2022/2023) أجراها الطلبة مصباحي فاطمة الزهراء و منصور عبيرو مقيري صلاح الدين مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي جامعة الوادي ، تناول الباحثون أهمية الأساليب والأدوات المتقدمة في التحليل المالي لتقييم الحالة المالية للمؤسسات. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي متقدم، حيث تم استخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية المستخلصة من القوائم المالية للمؤسسة. بهدف تشخيص دقيق لوضعها المالي واتخاذ قرارات فعالة. توصلت الدراسة إلى أن التشخيص المالي يعتمد بشكل أساسي على تحليل المؤشرات المالية المستخرجة من النظام المحاسبي، مما يمكن المؤسسة من تحسين قيمتها السوقية وزيادة أرباحها في بيئتها

الاقتصادية. كما أكدت النتائج على أن هذه الأدوات التحليلية تساهم في تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية، مما ينعكس إيجاباً على أداء المؤسسة وموقعها التنافسي.

دراسة بعنوان "دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة - دراسة حالة شركة سوناطراك"، (2021/2020) من إعداد الطالب العلوشي نورالدين مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي تطرق الباحث إلى تحليل الأدوات والأساليب الأساسية للتحليل المالي وتطبيقها في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات. اعتمدت الدراسة على تحليل القوائم المالية لشركة سوناطراك، باستخدام مجموعة من المؤشرات والأدوات التحليلية لتقييم أدائها المالي.

توصلت الدراسة إلى أن التشخيص المالي يُعد عملية تحليلية شاملة تعتمد على استخراج مؤشرات مالية دقيقة من النظام المحاسبي للمؤسسة، مما يمكنها من اتخاذ قرارات مالية إستراتيجية رشيدة. كما أظهرت النتائج أن هذه العملية تساهم بشكل فعال في تعزيز القيمة المالية للمؤسسة وتمكينها من تحسين مركزها التنافسي في السوق.

دراسة بوعزة زوبيدة (2017) – جامعة بسكرة في دراستها المعنونة بـ "التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال"، تناولت الباحثة بوعزة زوبيدة أهمية التحليل المالي كأداة مساعدة على فهم الواقع المالي للمؤسسات الجزائرية، وبشكل خاص مجمع صيدال كأحد أبرز المؤسسات الوطنية في مجال الصناعات الدوائية. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، معتمدة على تحليل القوائم المالية للمجمع خلال فترة معينة، واستعمال النسب المالية كمؤشرات (نسبة السيولة، الهيكلة، الربحية... إلخ). أظهرت النتائج أن التحليل المالي مكّن من الكشف عن عدد من نقاط الضعف المرتبطة بالسيولة وحجم الديون، كما أبان عن فرص التحسين الممكنة في إدارة الموجودات والالتزامات. توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي ضروري لاتخاذ قرارات استراتيجية وتوجيهية دقيقة، وأن غيابه ينعكس سلباً على التقييم الحقيقي للوضعية المالية.

دراسة بركاني خديجة (2019) – جامعة باتنة 1 جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية – دراسة حالة مؤسسة سونلغاز"، حيث سعت الباحثة إلى تسليط الضوء على فعالية التحليل المالي في توجيه متخذي القرار داخل مؤسسة ذات طابع خدمي واستراتيجي مثل سونلغاز. اعتمدت الباحثة على القوائم المالية للمؤسسة وتحليل مؤشرات الأداء المالي مثل نسبة المديونية ومعدل دوران الأصول والعائد على الاستثمار. كشفت الدراسة أن التحليل المالي أتاح للمسيرين إمكانية التنبؤ بالضغوط المالية في المدى القصير، كما ساعد في رصد مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها. أوصت الباحثة بضرورة تعزيز ثقافة التحليل المالي داخل المؤسسات العمومية، لما له من دور حيوي في إدارة المخاطر وتحسين التمويل.

دراسة معمري أمينة (2021) – جامعة الجزائر 3 في مذكرتها الموسومة بـ "أثر التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مجمع مدار القابضة"، تناولت الباحثة علاقة التحليل المالي بتقييم أداء المؤسسة بشكل دقيق. واستعملت الدراسة المنهج التحليلي الكمي لتحليل نسب السيولة والربحية والهيكلية المالية للمجمع خلال فترة معينة. أظهرت النتائج أن التحليل المالي أداة لا غنى عنها لفهم الديناميكية المالية

الداخلية، حيث مكن من رصد بعض اختلالات التمويل الذاتي، وساعد في تقييم ربحية وحدات الإنتاج المختلفة. بيّنت الدراسة أن الاعتماد على التحليل المالي يرفع من جودة التقرير المالي ويزيد من شفافية الوضعية المالية تجاه الشركاء والدولة.

دراسة بن ساسي نوال (2020) – جامعة تلمسان ركزت هذه الدراسة على "التحليل المالي كأداة لترشيد القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، حيث اختارت الباحثة عينة من المؤسسات الناشطة في ولاية تلمسان. وخلصت إلى أن العديد من هذه المؤسسات لا تعتمد على التحليل المالي بطريقة منهجية، وأن التسيير المالي غالباً ما يتم بطرق تقليدية. رغم ذلك، بيّنت النتائج أن المؤسسات التي تعتمد على أدوات التحليل المالي كانت أكثر قدرة على التنبؤ بالأزمات المالية، وعلى تحسين أدائها المالي تدريجياً. أوصت الباحثة بتكثيف التكوين المالي للمسيرين، وتعزيز استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي كالمؤشرات التنبؤية والبرمجيات المحاسبية.

دراسة أحمد يوسف عبد الله (2016) – الأردن في دراسته المعنونة بـ "أثر التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في الأردن"، سعى الباحث إلى استكشاف مدى استخدام أدوات التحليل المالي من قبل إدارات المصارف الأردنية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقروض والاستثمار والسيولة. استخدم الباحث أسلوب تحليل القوائم المالية على مدى خمس سنوات، واعتمد على مؤشرات مثل معدل كفاية رأس المال، ونسبة القروض إلى الودائع، والعائد على الأصول. أظهرت النتائج أن التحليل المالي يعد من أهم الأدوات المساعدة في تقليل المخاطر المالية وتحقيق التوازن في البنية التمويلية للمصارف. كما أشارت الدراسة إلى أن مدى الاعتماد على التحليل المالي يختلف حسب نوع المصرف (إسلامي أو تقليدي)، وهو ما يعكس تفاوتاً في الفهم المالي والمحاسبي.

دراسة عبد الله السنوسي (2015) – المجلة العربية للعلوم المالية والمصرفية تناولت هذه الدراسة موضوع "تحليل القوائم المالية كأداة لتقييم الأداء المالي في المؤسسات الحكومية"، وتطرح تساؤلاً حول مدى ملاءمة أدوات التحليل المالي المستخدمة في القطاع الخاص لتقييم أداء مؤسسات عمومية لا تهدف أساساً إلى تحقيق الربح. ركز الباحث على تحليل البيانات المالية لعدة مؤسسات خدمية حكومية، وأظهر أن التحليل المالي يمكن أن يُستغل في تحسين الكفاءة وتخصيص الموارد بشكل أفضل، حتى في غياب هدف ربحي. وأوصى بإدخال تعديلات على المؤشرات المستعملة لتناسب طبيعة العمل العمومي، كالتركيز على الكفاءة التشغيلية بدلاً من الربحية.

دراسات أجنبية

دراسة Edward Altman (1968) الولايات المتحدة، تعد دراسة Altman من الدراسات الرائدة في مجال التحليل المالي، حيث قدم نموذج Z-score الذي يستعمل لتحليل مؤشرات الإفلاس باستخدام التحليل التمييزي. اعتمد الباحث على بيانات من مؤسسات أمريكية متعثرة وأخرى ناجحة، ووجد أن مؤشرات مثل نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، والعائد على الأصول، لها قدرة تنبؤية عالية لإفلاس المؤسسة خلال سنتين. هذا النموذج يستخدم حتى اليوم في التحليل المالي، خاصة من قبل المستثمرين والبنوك. وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها ربطت التحليل المالي مباشرة باتخاذ قرارات ائتمانية واستثمارية دقيقة.

The Analysis and Use of Financial " Statements" ، يقدم المؤلفون إطارًا تحليليًا دقيقًا لفهم القوائم المالية وتفسيرها من منظور محاسبي ومالي. يغطي الكتاب موضوعات مثل تحليل نسبة السيولة، الهيكله الرأسمالية، إدارة المخاطر، ودمج التحليل المالي في العمليات الإستراتيجية. كما يقدم حالات تطبيقية متعددة لقطاعات مختلفة (صناعية، خدماتية، تكنولوجية). يُعتبر هذا المرجع من أكثر الكتب اعتمادًا في تعليم التحليل المالي على المستوى الجامعي وفي المؤسسات المالية.

، في كتابه "Financial Statement Analysis and Security Valuation" (2012) Stephen H. Penman ، يربط Penman التحليل المالي بأسواق الأوراق المالية، ويوضح كيف يستخدم المستثمرون القوائم المالية لتقدير القيمة السوقية للمؤسسة. يركز المؤلف على تحليل الأداء المستقبلي للشركات، وربط المعلومات المحاسبية بالتقييم الاستثماري. يُعد هذا المرجع مفيدًا جدًا في فهم العلاقة بين التحليل المالي الداخلي والمؤشرات السوقية الخارجية.

تحليل الدراسات السابقة والمساهمة :

يتّضح من تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع "دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية" أن معظمها اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، مع اختلاف في درجة تعمق التحليل والأدوات المستعملة. فقد ركزت دراسات كل من بوعلي (2023) وتيطراوي وخذون (2016/2017) والعلوشي (2021) على التحليل المالي التقليدي باستخدام النسب والمؤشرات المالية الأساسية لتشخيص الأداء المالي للمؤسسة، في حين تميزت دراسة مصباحي وآخرون (2022/2023) باعتمادها على أدوات تحليل مالي متقدمة، مما أضفى على نتائجها دقة أكبر في تقييم الوضعية المالية وربطها بالقيمة السوقية والأداء التنافسي للمؤسسة. من حيث مجال التطبيق، تناولت دراستان مجمع سوناطراك كمؤسسة ذات وزن اقتصادي كبير، بينما تناولت دراسة أخرى مؤسسة مطاحن الحضنة كمثال لمؤسسة متوسطة الحجم، ما أتاح تنوعًا في حجم العينة ونوعية البيانات المحللة. وعلى الرغم من هذا التباين، فقد أجمع الباحثون على أهمية التحليل المالي كأداة محورية في دعم اتخاذ القرار المالي وتشخيص الوضعية المالية بدقة، من خلال تحديد مكان القوة والضعف في الأداء المالي. غير أن بعض الدراسات لم تتطرق بوضوح إلى التحديات المرتبطة باستخدام التحليل المالي أو تأثير العوامل الخارجية في نتائجه، ما يمثل ثغرة يمكن تجاوزها في الدراسات اللاحقة عبر توسيع الإطار التحليلي ودمج معطيات أكثر شمولًا تعكس البيئة الاقتصادية للمؤسسة.

الفصل الأول:

عموميات حول التحليل المالي

تمهيد:

يعد التحليل المالي من أبرز الأدوات التي يعتمد عليها متخذ القرار المالي سواء عند استخدام الأموال أو عند السعي للحصول عليها. ويُركّز هذا التحليل على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالقوائم المالية للمؤسسة، ثم تصنيفها وإخضاعها لدراسة تفصيلية دقيقة تهدف إلى الكشف عن العلاقات المتبادلة بينها.

يعتمد المسؤول المالي على مجموعة من الأساليب لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال فحص المؤشرات المالية لتفادي الوقوع في حالات العسر المالي وما قد يترتب عليها من نتائج سلبية. كما يشمل التحليل المالي دراسة شاملة للتدفقات النقدية بهدف تحديد مصادر التمويل وطرق استخدام الأموال. وأخيرًا، تُستخدم النسب المالية كأداة تحليلية فعالة لسهولة استخدامها وقدرتها على تقديم مؤشرات واضحة عن الحالة المالية للمؤسسة.

المبحث الأول : التحليل المالي وتطوره التاريخي

المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي

التحليل المالي له جذور تاريخية تعود إلى العصور القديمة، لكنه تطور بشكل ملحوظ مع تطور الأنشطة الاقتصادية وتعقيد العمليات المالية داخل المؤسسات. إليك نظرة تاريخية موجزة عن تطور التحليل المالي .

نشأ التحليل المالي في أواخر القرن التاسع عشر، حيث بدأت البنوك والمؤسسات المصرفية باستخدام النسب المالية لقياس قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، وذلك بالاعتماد على بياناتها المحاسبية. وقد شكّلت الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933) محطة هامة في تطور أساليب التحليل المالي والتسيير، حيث أدت إلى تعزيز الحاجة لفهم أعمق للأوضاع المالية.

وفي عام 1933، تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC)، وكان لها دور محوري في نشر الإحصائيات والتقديرات المالية، بما في ذلك النسب المالية الخاصة بكل قطاع اقتصادي، مما ساهم في توحيد وشفافية التحليل المالي.

أما في فرنسا، فقد ساهمت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في تطوير تقنيات التحليل المالي بشكل ملحوظ، حيث أبدى المصرفيون والمقرضون اهتمامًا متزايدًا بتقييم مخاطر استخدام أموالهم بدقة. ومع تطور المؤسسات المالية وتنوع وسائل التمويل خلال ستينيات القرن العشرين، أصبح التركيز منصبًا على جودة المؤسسة نفسها. وقد أنشئت في عام 1967 لجنة عمليات البورصة الفرنسية، والتي كان من بين أهدافها ضمان اختيار استثماري جيد وتأمين العمليات المالية التي تقوم بها الشركات الراغبة في الاستفادة من الادخار العام.

ومع تزايد حجم العمليات المالية وتحسن جودتها، تطورت النظرة إلى التحليل المالي، حيث انتقل من تحليل ساكن يركز على فترة محددة، إلى تحليل ديناميكي يمتد عبر عدة سنوات، ما سمح بفهم أعمق للتطورات المالية للمؤسسة ورصد الاتجاهات على المدى الطويل.

تظهر نتائج التحليل المالي على مدى فترة لا تقل عن ثلاث سنوات أثرًا واضحًا في تقييم تطور الأداء المالي للمؤسسة. ومن خلال مقارنة هذه النتائج عبر السنوات، يمكن استنتاج مدى تحسن أو تراجع الوضع المالي، مما يساعد في تتبع مسار نمو المؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف في إدارتها المالية وقد ساهم تعميم استخدام التحليل المالي داخل المؤسسات في تعزيز كفاءتها التشغيلية، حيث أدى إلى تطور أنشطتها بشكل ملحوظ، وساعدها على تحقيق قفزات كبيرة في مستويات الإنتاج والإنتاجية، نتيجة اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية مبنية على بيانات وتحليلات مالية دقيقة.¹

¹ نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، دار العلم و الايمان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2019، ص 87.

تعريف التحليل المالي

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي منها:¹

التعريف الأول :

التحليل المالي هو عملية تحليلية يتم من خلالها تحويل البيانات والأرقام الموجودة في القوائم والتقارير المالية، سواء كانت قديمة أو حالية، إلى نسب ومؤشرات عددية. تهدف هذه العملية إلى إيجاد علاقات وارتباطات بين الأرقام، مما يساهم في استخلاص مؤشرات مالية تساعد المؤسسة على اتخاذ قرارات مناسبة لتطوير أدائها وتحقيق أهدافها.

التعريف الثاني:

التحليل المالي يُعنى بدراسة وتحليل البيانات المالية التاريخية للمؤسسة من خلال قوائمها المالية، بهدف فهم وضعها المالي الحالي، بما يساهم في إعداد خطط مالية تحقق مصالح مختلف الأطراف المعنية، مثل المالكين والإدارة والعاملين والمجتمع.

التعريف الثالث:

التحليل المالي هو استخدام مجموعة من الأدوات التحليلية التي تهدف إلى تحديد النسب والمؤشرات المالية وتقييمها، بالإضافة إلى تقديم معلومات عن تطور النشاط المالي والهيكل المالي للمؤسسة. ويقوم التحليل المالي على دراسة مفصلة للبيانات المالية وتحليل العلاقات بينها، مع طرح تساؤلات لفهم دلالات تلك البيانات وتفسير أسبابها، مما يساعد في الكشف عن جوانب القوة والضعف في السياسات المالية المتبعة.

التعريف الرابع :

التحليل المالي هو عملية تهدف إلى استخلاص مؤثرات كمية ونوعية تتعلق بنشاط المؤسسة، وذلك من خلال تحليل المعلومات المستخرجة من القوائم المالية ومصادر أخرى، بهدف فهم طبيعة الأنشطة التشغيلية والمالية وتقييم أدائها بشكل يساعد في اتخاذ قرارات فعالة.²

من خلال التأمل في التعاريف السابقة، يتضح أنها تركز على منهجية التحليل المالي وصلته الوثيقة بالبيانات والمعلومات المحاسبية، كما تُبرز الهدف الأساسي من هذا التحليل، المتمثل في دعم عملية اتخاذ القرار وتقييم الأداء المالي.³

¹ نعيم نامر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية و تطبيقية، دار البداية ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى ، عمان، 2012، ص 109.

² BEATRICE ET FRANCIS GRANDGUILLOT, L'ANALYSE FINANCIÈRE 26^e ÉDITION, 2022-2023, p 15

³ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، 2007، ص 21.

ثانياً: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي من زوايا متعددة، تتكامل فيما بينها، وتنوع هذه الأنواع بناءً على أسس مختلفة. ومن أبرز هذه الأسس¹:

1/الجهة القائمة بالتحليل

يُقسم التحليل المالي بناءً على الجهة التي تقوم به إلى نوعين رئيسيين :

• التحليل الداخلي:

يتم هذا النوع من التحليل من قبل أفراد أو فرق من داخل المؤسسة، ويعتمد على بيانات المشروع بهدف تحقيق أهداف محددة تخدم إدارة المشروع في مختلف مستوياتها الإدارية. وغالباً ما يهدف هذا التحليل إلى دعم عمليات التخطيط والمتابعة واتخاذ القرار داخل المؤسسة.

• التحليل الخارجي:

يُقصد به التحليل الذي تُجره جهات خارجية لا تنتمي إلى المؤسسة، ويكون الهدف منه تلبية احتياجات تلك الجهات وتحقيق مصالحها. ومن الأمثلة على هذه الجهات: البنوك التجارية، والبنوك المركزية، والمصارف المانحة للتسهيلات، بالإضافة إلى الجهات الرقابية أو الصناعية وغيرها.

يمكن تصنيف التحليل المالي اعتماداً على عدة أبعاد متكاملة، من أبرزها:

2/البعد الزمني للتحليل :

يقسم التحليل المالي بحسب ارتباطه بالزمن إلى نوعين رئيسيين:

• التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):

يركز هذا النوع على تحليل قائمة مالية واحدة بشكل مستقل، حيث تتم مقارنة عناصر القائمة المالية ببعضها داخل نفس الفترة الزمنية. وغالباً يتم التعبير عن كل عنصر كنسبة مئوية من إجمالي القائمة أو من مجموع جزئي محدد فيها.

• التحليل الأفقي (المتغير):

يهتم بدراسة تطور عناصر القوائم المالية عبر فترات زمنية متعددة، وذلك من خلال مقارنة التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر من فترة إلى أخرى، سواء بالزيادة أو النقص. ويُعد هذا النوع من التحليل ديناميكياً، لأنه يوضح حركة العناصر المالية مع مرور الزمن.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص21.

3/الهدف من التحليل :

- يمكن تصنيف التحليل المالي حسب الغاية منه إلى عدة أنواع، منها:
 - تحليل لقياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
 - تحليل لتقييم مدى قدرة المنشأة على الالتزام بتعهداتها طويلة الأجل.
 - تحليل لقياس ربحية المشروع وتحديد مدى كفاءته في تحقيق العوائد.
 - تحليل لتقييم كفاءة الأداء التشغيلي للمشروع.
 - تحليل يهدف إلى دراسة مدى توازن الهيكل التمويلي للمشروع وفعالية استخدام الموارد المالية المتاحة.
- بالإضافة إلى:¹

5/الفترة الزمنية للتحليل :

يمكن تصنيف التحليل المالي بناءً على طول الفترة الزمنية التي يغطيها إلى عدة أنواع.

من حيث المدة الزمنية :

• التحليل المالي قصير الأجل:

يمكن أن يكون التحليل المالي قصير الأجل رأسياً أو أفقياً، ويُركز على فترة زمنية قصيرة. يُستخدم هذا النوع في قياس أداء المؤسسة وقدراتها المالية خلال الأجل القصير، ويُعد أداة مهمة في التخطيط المالي على المدى القصير. كما يركز على تحليل مؤشرات مثل السيولة النقدية، ورأس المال العامل ومكوناته، والتدفقات النقدية، وربحية المؤسسة خلال الفترات القصيرة.

• التحليل المالي طويل الأجل:

مثل نظيره قصير الأجل، يمكن أن يكون هذا التحليل رأسياً أو أفقياً، إلا أنه يغطي فترات زمنية أطول. يهتم هذا النوع بدراسة الهيكل المالي للمؤسسة، وبشكل خاص هيكل رأس المال، والأصول الثابتة، والربحية على المدى البعيد. كما يشمل تحليل الالتزامات طويلة الأجل، والقدرة على سداد الفوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح.

ويعد هذا التحليل ذا أهمية خاصة للمستثمرين في الأسهم والسندات، والبنوك، وصناديق التمويل طويلة الأجل، بالإضافة إلى المديرين المعنيين بالتخطيط الاستراتيجي في مجالات مثل الاقتراض، التوسع، وإدارة الأصول الثابتة.

¹ باصور رضوان، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017/2018، ص13.

4. من حيث مدى التغطية :

• التحليل الشامل:

يشمل هذا النوع من التحليل جميع جوانب المؤسسة، سواء من حيث الأنشطة التشغيلية أو الإدارية أو المالية، ويغطي جميع الأقسام والوظائف والعلاقات الداخلية والخارجية. يتم تنفيذ هذا التحليل خلال سنة مالية واحدة أو يمتد ليشمل عدة سنوات، مما يساعد على تكوين صورة متكاملة عن أداء المؤسسة ككل.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي

أهمية التحليل المالي :

تبرز أهمية التحليل المالي من خلال تركيزه على دراسة القوائم المالية وتحليل العلاقات بين عناصرها، بالإضافة إلى تتبع التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة زمنية معينة أو فترات متعددة. وتتجلى أهمية التحليل المالي من خلال النقاط التالية:¹

1. يعد التحليل المالي أداة مساندة للمدير المالي، حيث يساعده على أداء مهامه بكفاءة، ويُعتبر من صميم مسؤولياته في إدارة الموارد المالية للمشروع.
2. يساعد الجهات الممولة في اتخاذ قراراتها التمويلية من خلال توضيح مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المالية.
3. يقدم مؤشرات مهمة تساعد أصحاب العلاقة بالمشروع (مثل المستثمرين والموردين) على اتخاذ قرارات مبنية على أسس سليمة.
4. يعزز من قدرة الإدارة على التخطيط المستقبلي ورسم السياسات المالية المناسبة.
5. يساهم في مراقبة حالات عدم التأكد والحد من المخاطر المحتملة التي قد تؤثر سلباً على المشروع.
6. يعد أداة فعالة لدعم عملية التدقيق المالي، حيث تساعد النسب والمؤشرات المالية في الكشف عن التغيرات وتحديد اتجاهاتها، مما يُسهم في إصدار أحكام دقيقة.
7. يمثل وسيلة رقابية فاعلة تشبه جهاز الإنذار المبكر، إذ يُمكن أن يحذر من الانحرافات المالية قبل تفاقمها، خاصة عند استخدامه بكفاءة داخل المنشأة.
8. يستخدم في تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات، سواء عند التأسيس أو التوسع أو إعادة الهيكلة.
9. يعد التحليل المالي إحدى أدوات التخطيط المهمة، حيث يُسهم في استشراف المستقبل من خلال تحليل البيانات المالية والتنبؤ بالاتجاهات القادمة.

¹ مجعدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، دار الحكمة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2015، ص13.

10. يشكّل التحليل المالي أداة أساسية في دعم اتخاذ القرارات المصيرية، خاصة فيما يتعلق بقرارات الاندماج، والتوسع، والتحديث، والتجديد داخل المنشأة.

ثانياً: أهداف التحليل المالي

يمكن تعريف التحليل المالي على أنه عملية تحويل البيانات الواردة في القوائم المالية إلى معلومات مفيدة تُستخدم كأساس لاتخاذ قرارات مدروسة، تهدف إلى تعزيز الجوانب الإيجابية في أداء المؤسسة ومعالجة بعض الممارسات الخاطئة، مثل التحكم في التكاليف أو مواجهة النقص المتوقع في السيولة.

وبشكل عام، يسعى التحليل المالي إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

1. التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
 2. تحديد قدرة المؤسسة على خدمة ديونها ومدى أهليتها للحصول على تمويل جديد.
 3. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة داخل المؤسسة.
 4. الحكم على كفاءة الإدارة في استخدام الموارد وتحقيق الأهداف.
 5. تحليل الاتجاهات العامة لأداء المؤسسة عبر فترات زمنية مختلفة.
 6. تقييم مدى جدوى الاستثمار في المؤسسة.
 7. الاستفادة من البيانات المالية لاتخاذ قرارات رقابية وتقييمية فعّالة.
- بالإضافة إلى² ذلك، يُمكن للتحليل المالي أن يساهم في:
8. معرفة مكانة المؤسسة داخل قطاعها مقارنةً بالمنافسين.
 9. تحديد المركز الائتماني للمؤسسة وتقييم قوتها المالية.
- قياس فعالية السياسات التشغيلية والمالية من خلال تحليل كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية والمالية.

المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي

ترتكز مجموعة من الوظائف أساساً على إيجاد حلول فعّالة للمشكلات والتحديات المطروحة.³

• توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: تتمثل هذه الوظيفة في مساعدة متخذي القرار على اختيار أفضل البدائل التي تحقق للمؤسسة أقصى درجات الربحية أو المنفعة، وذلك بهدف تحقيق أهدافها الاستراتيجية. كما تسعى هذه الوظيفة إلى تعزيز قدرة المؤسسة على التكيف مع البيئة الخارجية التي تتسم بعدم الاستقرار والتغير المستمر.

¹ مكي الدين عبد الرزاق حمزة، تحليل و مناقشة الميزانيات، دار الأعصار العلمي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 2021، ص20.

² خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص16.

³ محمد الصالح عواشيرة، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص21.

- اتخاذ قرار الاستثمار: تركز هذه الوظيفة على تحليل الفرص الاستثمارية من خلال توضيح مزايا المشروع الاستثماري المتوقع وحدوده، بما يُسهم في اتخاذ قرارات مدروسة تسهم في نمو المؤسسة وتطورها.
- اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: تهدف هذه الوظيفة إلى توجيه ومراقبة مختلف العمليات المالية داخل المؤسسة، لضمان سيرها بكفاءة وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

المبحث الثاني: مراحل التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه .

المطلب الأول: مراحل التحليل المالي.

يمر التحليل المالي بعدة مراحل تختلف باختلاف نوع التحليل، وأهميته، ومستوى التفصيل المطلوب فيه. ويتفق غالبية الباحثين في مجال التحليل المالي على أن أولى هذه المراحل هي:¹

1. تحديد هدف التحليل بدقة: تُعد هذه المرحلة أساسية لنجاح العملية التحليلية، حيث يجب على المحلل المالي أن يحدد بوضوح الهدف المراد تحقيقه من التحليل، بالإضافة إلى تقييم أهمية هذا الهدف ومدى تأثيره. وتجدر الإشارة إلى أن أهداف التحليل المالي تختلف حسب الفئة المستفيدة، مما يجعل دقة تحديد الهدف عاملاً حاسماً في فعالية التحليل.

2. تحديد الفترة الزمنية للتحليل: في هذه المرحلة يتم تحديد الإطار الزمني الذي سيجرى عليه التحليل، أي عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها المالية.

3. اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد الأساليب التي يمكن اعتمادها في التحليل المالي، مثل أسلوب النسب المالية أو الأساليب الاقتصادية وغيرها. وعلى المحلل أن يختار من بين هذه البدائل ما يتناسب مع طبيعة الهدف والبيانات المتوفرة.

4. إعادة تبويب القوائم المالية: يتم في هذه المرحلة إعداد القوائم المالية بشكل يتماشى مع أسلوب التحليل المختار، بهدف تسهيل عملية التحليل. وتعتمد دقة هذا التبويب على خبرة المحلل ودرايته، مما يساهم في تقديم معلومات واضحة وبسيطة تساعد في تحقيق أهداف التحليل.

5. استخلاص الاستنتاجات: بعد إجراء التحليل، يقوم المحلل باستخلاص النتائج بطريقة موضوعية ومحادية، بعيداً عن أي تحيز، مع الالتزام الكامل بالمهنية والواقعية.

6. إعداد التقرير: يُعد التقرير الوسيلة الأساسية لعرض نتائج التحليل المالي، حيث يتضمن عرضاً للاستنتاجات المتوصل إليها، إلى جانب مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تتلاءم مع هذه النتائج.

الفرع الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

1. المستثمرون:

يهتم المساهم الحالي أو مالك المؤسسة الفردية بالعائد المحقق على رأس المال المستثمر، ومدى القيمة المضافة الناتجة عنه، بالإضافة إلى حجم المخاطر المرتبطة بالاستثمارات داخل المؤسسة. ومن هذا المنطلق، يسعى لتقييم ما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بأسهمه في المؤسسة أو لا، بناءً على هذه العوامل.

أما المساهم المحتمل، فيسعى بدوره إلى تحليل أوضاع المؤسسة لتحديد ما إذا كانت فرصة الاستثمار فيها مناسبة، أي ما إذا كان شراء أسهمها يعد قراراً مجدياً. ورغم اختلاف الموقع بين المساهم الحالي والمحتمل، إلا أن كليهما

¹ عباس بن الضب، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير، 2010، ص20.

يشتركان في الاهتمام بأداء المؤسسة، والمخاطر التي واجهتها، وكيفية إدارتها لتلك المخاطر، إلى جانب توقعات النمو على المدى القصير والطويل.

2. إدارة المؤسسة:

يعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي تُستخدم لتحليل نتائج الأعمال وتقديمها إلى مالكي الوحدة الاقتصادية، سواء كانوا مساهمين في الشركات المساهمة أو الجهات المشرفة في مؤسسات القطاع العام. ويُبرز هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء مهامها وتحقيق الأهداف المرسومة.

الفرع الثاني: أدوات وطرق التحليل المالي

يطلب من المحلل المالي استخدام مجموعة من الأدوات التي تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة، ومن بين هذه الأدوات ما يلي:¹

1. تحليل الهيكل المالي:

يهدف هذا التحليل إلى ضمان تمويل احتياجات المؤسسة دون الإضرار بتوازنها المالي أو مردوديتها أو ملاءمتها المالية. ويتم ذلك بالاعتماد إما على منظور الذمة المالية أو المنظور الوظيفي، من خلال الفصل بين الأنشطة الرئيسية ضمن عملية التحليل.

2. تقييم النشاط والنتائج:

يركز هذا التقييم على كيفية تحقيق المؤسسة لنتائجها ومدى كفاءة أنشطتها في تحقيق الربحية، ويُستخدم في ذلك ما يُعرف بالأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة تُظهر المراحل المختلفة لتكوين النتيجة وأسباب تحققها، مما يساعد في اتخاذ قرارات مناسبة مبنية على تحليل دقيق.

3. تقييم المردودية:

تعد هذه الأداة وسيلة فعالة لقياس الأداء، حيث تُقارن النتائج المحققة مع الموارد المستخدمة في تحقيقها. وتُعتبر مؤشرات المردودية من بين الأدوات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، كما أنها تساهم في اتخاذ قرارات تتعلق بالتمويل والاستثمار وغيرها.

¹ علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014/2015، ص13.

4. تحليل التدفقات المالية:

يمثل هذا التحليل أحد أكثر الأساليب تطورًا مقارنةً بالتحليل الوظيفي أو تحليل الذمة المالية، إذ يتيح دراسة التوازن المالي للمؤسسة وتحديد أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، إضافة إلى تحديد دورة المسؤولية المالية داخل المؤسسة.

كما يستند هذا التحليل إلى مجموعة من المؤشرات ذات الطابع الاستراتيجي، والتي تساهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتقييم الاستراتيجية المالية المعتمدة.

طرق التحليل المالي

يتجلى دور التحليل المالي في توضيح نوع المنهج المتبع خلال عملية التشخيص المالي، ومن بين هذه الأنواع نجد:

● التحليل المالي التطوري:

يرتكز هذا النوع من التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة عبر عدة فترات متتالية، مما يتيح إمكانية التنبؤ بوضعها المالي المستقبلي. ويتطلب هذا النوع من التحليل توفر نظام محاسبي ومالي حديث وفعال. وتعتمد منهجيته على مجموعة من العناصر الأساسية، وهي:

1- تطور النشاط: يتم تحليل تطور النشاط من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية، مع مراقبة بنية التكاليف، والتي يُفترض أن تتماشى مع نمو النشاط.

2- تطور أصول المؤسسة: تُعد الأصول (المادية، المعنوية، والمالية) بمثابة الموارد التي تستعملها المؤسسة في مزاولتها لنشاطها. ويُعد تتبع تطورها مؤشرًا على مستوى النمو الداخلي والخارجي، كما يعكس التوجه الاستراتيجي للمؤسسة، سواء نحو الاستمرار أو الانسحاب من السوق.

3- تطور هيكل دورة الاستغلال: يشمل هذا الهيكل عناصر مثل العملاء والموردين، والتي تمثل الاحتياجات المالية المرتبطة بدورة الاستغلال. ويجب مراقبة تطورها الزمني، مع مقارنتها بمعدل نمو النشاط، لتقييم مدى توازن الاحتياجات المالية للمؤسسة.¹

4- تطور الهيكل المالي: يتكون من مصادر تمويل المؤسسة، ويُمكن المحلل المالي من تتبع مستويات الاستدانة، والتمويل الذاتي، ومساهمة الشركاء. كما يساعد في تقييم قدرة المؤسسة على السداد، ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الاستدانة على مردوديتها.

¹ علاق فاطمة، مرجع سابق، ص 14.

▪ تطور المردودية:

تعد المردودية أحد الضمانات الأساسية لاستمرار المؤسسة ونموها، وهي من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من جميع الجوانب. لذا، فإن مراقبة تطور معدلات المردودية تُعتبر قاعدة أساسية للتحليل التطوري، وذلك من خلال قياس نسبة المردودية وآلية تأثير الرافعة المالية.

▪ التحليل المالي المقارن:

يعد هذا التحليل وسيلة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة من خلال مقارنته مع مؤسسات أخرى تعمل في نفس القطاع أو السوق، والتي تخضع لنفس الشروط والظروف. يتم من خلال هذه المقارنة تقييم أداء المؤسسة مقارنة بمنافسيها.

▪ التحليل المالي المعياري:

يعتبر هذا التحليل امتداداً للتحليل المقارن، حيث بدلاً من مقارنة وضعية المؤسسة مع مؤسسات أخرى، يتم مقارنة أدائها مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناءً على دراسة شاملة ومستمرة للقطاع.

حيث انه في الأخير يمكننا استخلاص في هذا الفصل أنه:

- التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الموجودة في القوائم المالية إلى معلومات قابلة للاستخدام في اتخاذ القرارات، بهدف تعزيز الجوانب الإيجابية في المؤسسة ومعالجة أي نقص. ومع ذلك، فإن هذا التحليل قد يكون غير موثوق إذا كانت البيانات المستخدمة غير صحيحة.
- تهدف القوائم المالية إلى تقديم صورة دقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة ونتائج عملياتها خلال فترة معينة.
- يجب على الإدارة المالية للمؤسسة استخدام الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية السليمة.

خلاصة الفصل

يعد التحليل المالي من أبرز الأدوات المحاسبية الحديثة التي يعتمد عليها صانع القرار المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ قرارات رشيدة مبنية على مؤشرات كمية دقيقة. وقد تطوّر هذا المجال تاريخياً من مجرد استخدام محدود للنسب المالية إلى منظومة تحليلية متكاملة تشمل أدوات متقدمة وأساليب متنوعة كتحويل الهيكل المالي، التدفقات النقدية، والمردودية.

تنبع أهمية التحليل المالي من قدرته على تقديم معلومات حيوية للمؤسسة، تُسهم في التنبؤ بالمخاطر، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقييم كفاءة الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية والرقابية. كما تُستخدم نتائجه من قبل عدة أطراف داخلية وخارجية، كالمستثمرين، الدائنين، الجهات الرقابية، والإدارة العليا.

ويتضمن التحليل المالي مجموعة من المراحل الأساسية تبدأ بتحديد الهدف، ثم اختيار الفترة الزمنية، تبويب القوائم المالية، اختيار الأساليب المناسبة، واستخلاص النتائج النهائية من خلال إعداد تقارير مالية تحليلية. كما تتعدد أنواع التحليل المالي بحسب الجهة القائمة عليه، مدته الزمنية، وهدفه التحليلي، وتشمل التحليل الداخلي والخارجي، الرأسي والأفقي، القصير والطويل الأجل، والتحليل الشامل.

أما أدوات التحليل المالي، فتتمثل في تحليل الهيكل المالي، نتائج النشاط، المردودية، والتدفقات النقدية، بينما تشمل طرقه الأساسية التحليل التطوري، التحليل المقارن، والتحليل المعياري، والتي تُستخدم لفهم الاتجاهات وتقييم الأداء عبر الزمن أو بالمقارنة مع المنافسين أو المعايير المرجعية.

وفي ضوء ما تقدم، يتبين أن التحليل المالي لا يمثل مجرد تقنية محاسبية، بل يُعد أداة إستراتيجية تُعزز من فعالية الإدارة المالية، وتُساهم في بناء قرارات استثمارية وتمويلية رشيدة، بشرط توفر بيانات مالية دقيقة وشفافة تشكل الأساس لكل تحليل موثوق وفعال.

الفصل الثاني:

القوائم المالية

و تحليلها بواسطة مؤشرات

التوازن والنسب المالية

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي أداة أساسية يعتمد عليها متخذو القرارات المالية عند إدارة واستخدام الموارد المالية أو عند البحث عن مصادر تمويل جديدة. يهدف هذا التحليل إلى جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالقوائم المالية للمؤسسة، وتصنيفها وإخضاعها لدراسة تفصيلية دقيقة لاستخلاص العلاقات فيما بينها.

يستخدم المدير المالي عدة أساليب لتقييم الوضع المالي للمؤسسة، من خلال فحص المؤشرات المالية لضمان تجنب حالات العسر المالي وما يترتب عليها من نتائج سلبية. كما يشمل التحليل المالي دراسة التدفقات النقدية لتحديد مصادر التمويل وطرق استخدام الأموال وأخيرًا، تستخدم النسب المالية كأداة تحليلية فعالة وسهلة التطبيق، إذ تساهم في تقديم صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: منهجية تقييم مؤسسات ربحية .

المطلب الأول: الميزانية المالية المختصرة

تعتبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، مع تصنيفها وفقاً لأجلها الزمنية وفق مبدأي السيولة والاستحقاق. ويتم هذا الترتيب وفقاً للمبادئ التالية:¹

- عناصر الأصول: تُصنّف بناءً على درجة سيولتها، حيث تبدأ بالأصول النقدية الأكثر سيولة، ثم تتدرج نحو الأصول الأقل سيولة، وصولاً إلى الأصول الأكثر صعوبة في تحويلها إلى نقد.
- عناصر الخصوم: تُرتب حسب درجة استحقاقها، أي وفقاً للفترة الزمنية التي تبقى فيها الأموال تحت تصرف المؤسسة. ويتم التصنيف تدريجياً من الالتزامات طويلة الأجل إلى المتوسطة، ثم قصيرة الأجل.

الجدول رقم (1-11): شكل الميزانية المالية المختصرة

الخصوم	الأصول
<p>الأموال الدائمة: -الأموال الخاصة. -الديون المتوسطة و طويلة الأجل. -الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.</p>	<p>الأصول الثابتة: -الاستثمارات الماية و المعنوية و المالية. -عناصر الأصول الثابتة لمدة تفوق سنة.</p>
<p>القروض قصيرة الأجل: • التسهيلات الائتمانية البنكية الجارية. • الحسابات المستحقة للموردين.</p>	<p>الأصول المتداولة: • المخزونات. • المستحقات لدى الغير (العملاء). • النقدية المتاحة (الصندوق، البنك، الخزينة).</p>

المصدر: إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص86.

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي الجزء 01، دار المحمدية، الجزائر، 1999، ص29.

المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

أولاً: تعريف رأس المال العامل:

يشير رأس المال العامل إلى ذلك الجزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة. وهو يتميز بضعف استحقاقه، حيث يُستخدم لتغطية الأصول ذات السيولة العالية.

تختلف مكونات الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل من حيث المدة والقيمة، فقد تستحق الديون قصيرة الأجل قبل تحقيق العوائد من الأصول المقابلة لها. وهذا يعني أن المؤسسة قد تكون مطالبة بسداد التزاماتها قبل تحصيل مستحقاتها. لذا، من الضروري أن تكون فترة تحصيل حقوق المؤسسة أقصر من مدة استحقاق ديونها.

ومع ذلك، يظل المخزون تحديًا، إذ قد لا تتمكن المؤسسة من التحكم في سرعة تصريفه. والحل الأمثل في هذه الحالة هو امتلاك المؤسسة لأموال دائمة تفوق حاجتها لتمويل الأصول الثابتة، وهو ما يُعرف برأس المال العامل، والذي يمكن تصنيفه إلى رأس المال العامل الإجمالي أو رأس المال العامل الصافي.

• أنواع رأس المال العامل:

• **المال العامل الدائم** : يُحتسب بطرح الأصول الثابتة من الأموال الدائمة، أو بطرح الديون قصيرة الأجل من الأصول المتداولة.

• **رأس المال العامل الخاص** : يُحسب بطرح الديون قصيرة الأجل من رأس المال العامل الدائم.

• **رأس المال العامل الإجمالي** : يُمثل إجمالي الأصول المتداولة.

• **رأس المال العامل الأجنبي** : يُعبر عن إجمالي الديون.

قاعدة التوازن المالي:

من منظور أعلى الميزانية:

عندما يكون رأس المال الدائم موجبًا، فهذا يعني أن الأموال الدائمة تفوق قيمة الأصول الثابتة. في هذه الحالة، تتمكن المؤسسة من تمويل جميع استثماراتها من مواردها المالية الدائمة، مما يؤدي إلى تحقيق فائض يُعرف برأس المال العامل.

عندما يكون رأس المال الدائم سالبًا، فهذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة. في هذه الحالة، لا تكفي الأموال الدائمة لتغطية جميع الاحتياجات المالية الثابتة، مما يستوجب البحث عن مصادر تمويل إضافية لسد العجز.

عندما يكون رأس المال الدائم معدومًا، فهذا يعني أن الأموال الدائمة تعادل تمامًا قيمة الأصول الثابتة. هذه الحالة نادرة الحدوث وتمثل الوضع المثالي لإدارة تمويل احتياجات المؤسسة المالية.

من منظور أسفل الميزانية:

عندما تكون الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، يتوفر فائض مالي يشكل هامش أمان للمؤسسة.

عندما تكون الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل، فإنها لا تكفي لتغطية الاستحقاقات المستحقة في الأجل القصير.

معدومة أي الأصول المتداولة تساوي القروض القصيرة الاجل وهي نادرة الحدوث.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال الإجمالي:

يعتبر الاحتياج من رأس المال العامل مؤشراً مهماً لتقييم مدى توازن الوضع المالي للمؤسسة. ويرتبط هذا الاحتياج بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث يُبنى على مبدأ أن الاستخدامات قصيرة الأجل يجب أن تُغطى بالموارد قصيرة الأجل.

مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل (BFR):

يمثل النشاط الاستغلالي للمؤسسة عملية تتطلب توفير مجموعة من العناصر، مثل المخزونات والمدينون، والتي يجب تمويلها بمصادر قصيرة الأجل، كالقروض الممنوحة من الموردين أو التسبيقات. وتساهم هذه المصادر في تغطية جزء من الأصول المتداولة، لكن المؤسسة تحتاج إلى تمويل إضافي لتغطية باقي الاحتياجات، وهو ما يُعرف باحتياج رأس المال العامل.

بمعنى آخر، خلال دورة التشغيل، يجب على المؤسسة تغطية مخزونات ومديونياتها باستخدام ديون قصيرة الأجل. مع ذلك، لا تُعتبر القيم الجاهزة والقروض المصرفية من احتياجات الدورة، لأنها تمثل ديوناً سائلة ذات مدة قصيرة جداً، وغالباً ما يتم اللجوء إليها في نهاية الدورة لغرض التسوية المالية.¹

ثالثاً: الخزينة الصافية:

الخزينة تمثل أموال المؤسسة المتاحة فوراً، وتشمل الوسائل النقدية القابلة للاستخدام المباشر، مثل الحسابات البنكية، الصندوق، والحسابات الجارية. بعبارة أخرى، تعكس إجمالي السيولة التي تحتفظ بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي قيم الاستغلال.²

يمكن التمييز بين ثلاث حالات للخزينة:

¹ . سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص72.

² الياس بن سامي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص226.

- الخزينة الموجبة: تعني أن رأس المال العامل يكفي لتمويل احتياجات الدورة التشغيلية، مع وجود فائض يُضاف إلى الخزينة.
- الخزينة السالبة: تشير إلى أن احتياجات رأس المال العامل تفوق رأس المال العامل المتاح، مما يستدعي اللجوء إلى مصادر تمويل إضافية لضمان استمرار العمليات التشغيلية للمؤسسة.
- الخزينة الصفريّة: هذا يعين أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوظيفة المثلى.

المبحث الثاني : التحليل المالي بواسطة تدفقات الخزينة

المطلب الاول : التدفقات المولدة للنتائج

تحلل هذه التدفقات التغيرات التي تطرأ على الوضع الصافي، والناجمة عن عمليات الاستغلال والعمليات المالية والاستثنائية. وتعتمد دراستها على مختلف المجاميع المستخلصة من مصدر معلوماتها الأساسي، وهو جدول حسابات النتائج.

العناصر المكوّنة لجدول حسابات النتائج:

تتضمن العناصر المكوّنة لجدول حسابات النتائج ما يلي:

(1) أعباء الدورة (المجموعة السادسة ح/6) وتتضمن:

تكاليف الاستغلال: تشمل المصاريف المرتبطة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة، مثل تكلفة البضائع المستهلكة، المواد الأولية، مصاريف المستخدمين، المصاريف المالية، بالإضافة إلى مخصصات الإهلاكات والمؤونات. كما تتضمن الضرائب والرسوم والتكاليف المتعلقة بالخدمات المستهلكة خلال دورة الإنتاج.

التكاليف خارج الاستغلال: تضم جميع المصاريف المرتبطة بالأنشطة غير العادية للمؤسسة، مثل الديون المعدومة (الحقوق غير القابلة للتحصيل من الزبائن)، المصاريف المتعلقة بالدورات السابقة، والمؤونات الاستثنائية وغيرها.

(2) نواتج الدورة (المجموعة السابعة ح/7): تتضمن العناصر التالية:

- نواتج خارج الاستغلال : تشمل العوائد الاستثنائية الناتجة عن عمليات التسيير خلال الدورة الحالية أو الدورات السابقة، بالإضافة إلى العوائد الناتجة عن التنازل عن عناصر الأصول.
- نواتج الاستغلال : تتضمن مبيعات البضائع، الإنتاج المباع، الإنتاج المخزون، وغيرها من الإيرادات التشغيلية للمؤسسة.

المطلب الثاني : تدفقات الخزينة

تركز هذه التدفقات على دراسة تغيّرات الخزينة، بما في ذلك المقبوضات والمدفوعات النقدية، وتعتمد في ذلك على تحليل حساب الغير ومختلف أنواع التدفقات المؤثرة على النتائج، سواء المتعلقة بالموارد أو الاستخدامات. يتم تجميع هذه التدفقات في جدول تدفقات الخزينة، الذي يتيح تقييم الفائض النقدي وتفسير التغيرات التي طرأت على حساب النقدية.

يُعدّ جدول تدفقات الخزينة انعكاساً لحياة المؤسسة من خلال تدفقاتها المالية، حيث يحدد مساهمة كل وظيفة في التغير العام للخزينة، مما يجعله أداة تحليل ديناميكية تساعد في تقديم صورة موضوعية عن تطور النشاط، بالإضافة إلى كونه وسيلة تسييرية فعالة للمؤسسة.

أولاً: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

يُعرّف جدول تدفقات الخزينة على أنه أداة مالية تعرض مختلف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الخزينة، الناتجة عن أنشطة المؤسسة التشغيلية والمالية. يتم إعداد هذا الجدول على مدى عدة سنوات متتالية (4 أو 5 سنوات)، مما يساعد في تتبع تطور التدفقات المالية بمرور الوقت.

وفي حين يُبرز جدول التمويل التغييرات في هيكل التمويل خلال السنة، فإن جدول تدفقات الخزينة يوضح الأسباب التي أدت إلى هذه التغييرات.

أهمية تحليل تدفقات الخزينة

يتيح تحليل الخزينة للمسیر المالي تحقيق عدة أهداف، منها:

- تقديم تحليل دقيق لسيولة المؤسسة، مما يساعد في تقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.
- تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسة، بناءً على تدفقاتها النقدية ومدى استقرارها المالي.
- فهم دقيق للمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات، مما يسهل تحليل التدفقات النقدية وإدارتها بفعالية.
- تقييم سياسات عمل مختلف وظائف المؤسسة، حيث يساعد تصنيف التدفقات حسب الوظائف على فهم كيفية تأثير كل منها على الأداء المالي العام.
- تسهيل عملية التخطيط المالي وإعداد جدول التمويل، من خلال تحليل التدفقات المختلفة وتحديد سياسة عمل كل وظيفة، مثل الاستثمار.

ثانياً: إعداد جدول تدفقات الخزينة

يوضح جدول تدفقات الخزينة تطورات السيولة النقدية خلال فترات زمنية مختلفة، وذلك من خلال تصنيف التدفقات إلى:¹

1. التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل: تعكس هذه التدفقات النشاط التشغيلي للمؤسسة، مما يبرز قدرتها على سداد القروض، توزيع الأرباح، والقيام باستثمارات جديدة. يتمثل هذا التدفق في الفرق بين المقبوضات الناتجة عن العمليات التشغيلية والمدفوعات المرتبطة بها.

أ - مقبوضات التشغيل:

- الإيرادات المحققة من بيع السلع والخدمات؛
- العوائد الناتجة عن الفوائد وأرباح القروض والأوراق المالية؛
- الإيرادات الأخرى المتنوعة.

ب - مدفوعات التشغيل:

- المدفوعات المخصصة لشراء المخزونات؛

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 215.

• تكاليف الخدمات المقدمة للمؤسسة؛

• تسديد رواتب وأجور العاملين؛

• دفع المصاريف المالية؛

• باقي النفقات التشغيلية الأخرى.

2. التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار:

تشمل هذه التدفقات العمليات المالية المرتبطة باقتناء الأصول الثابتة أو التخلي عنها. يتم حسابها عبر الفرق بين النقدية المحصلة من بيع الاستثمارات والنقدية المدفوعة لشراء استثمارات جديدة.

أ - مقبوضات الاستثمار:

• المبالغ المستلمة نتيجة التخلي عن الاستثمارات.

ب - مدفوعات الاستثمار:

• تكاليف شراء الاستثمارات الثابتة؛

• شراء الاستثمارات المالية؛

• اقتناء الأصول الاستثمارية الأخرى.

3. التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التمويل :

تنشأ هذه التدفقات من العمليات المالية المرتبطة بتمويل المؤسسة، حيث تشمل الحصول على موارد تمويل جديدة، بالإضافة إلى المدفوعات المتعلقة بتوزيعات الأرباح و سداد القروض.

أ - مقبوضات التمويل:

• زيادة رأس المال؛

• الحصول على تمويل جديد.

ب - مدفوعات التمويل:

• دفع العوائد للمساهمين

• سداد القروض.

يقدم الجدول التالي عرضاً غير مباشر لتدفقات الخزينة.

الجدول رقم (2-II): جدول تدفقات الخزينة

N	N-1	البيان
		<p>الاستغلال</p> <ul style="list-style-type: none"> • القدرة على التمويل الذاتي. • التغير في المخزون. • التغير في حسابات العملاء والذمم التابعة. • التغير في التزامات الموردين والديون الأخرى.
		<p>الاستثمار:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اقتناء الاستثمارات في الأوراق المالية؛ • التخلي عن الاستثمارات المادية؛ • بيع الأوراق المالية؛ • التدفق النقدي الناتج عن الاستثمار (B)
		<p>التمويل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • زيادة رأس المال؛ • توزيع الأرباح على المساهمين. • الحصول على قروض جديدة. • سداد القروض طويلة الأجل. • التدفق النقدي الناتج عن نشاط التمويل (C). <p>تغيرات الخزينة (A)+(B)+(C)</p>

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 227.

المبحث الثالث: التحليل المالي بالنسب المالية

المطلب الأول: تعريف النسب المالية:

النسب المالية هي أدوات تحليل مالي تُستخدم لتقييم الأداء المالي للشركات والمؤسسات من خلال مقارنة عناصر القوائم المالية ببعضها البعض. تساعد هذه النسب في فهم السيولة، الربحية، الكفاءة التشغيلية، والاستقرار المالي للشركة، مما يمكّن المستثمرين والإداريين من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.

عند وجود انحرافات كبيرة عن القيم النموذجية، يجب ربط النسب المالية بالنتائج المالية للمؤسسة لتحليل أسباب هذه الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

يمكن حساب عدد كبير جدًا من النسب المالية لنفس المؤسسة، ولكن ليس جميعها ذات أهمية حقيقية. لذلك، يجب على مستخدمي هذه النسب اختيار الأكثر أهمية وتجنب النسب المتشابهة أو التي تعطي نفس الدلالة.

المطلب الثاني: أنواع النسب المالية

تهدف نسب السيولة إلى تحليل هيكل رأس المال العامل وتحديد مدى كفاءة تداوله، مما يساعد في تقييم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. ومن المهم ملاحظة أن هذه الالتزامات يجب تسويتها باستخدام الأصول النقدية أو شبه النقدية، بالإضافة إلى التدفقات النقدية المتولدة من المبيعات النقدية وتحصيل الذمم المدينة. لذا، يتعين على الإدارة الاحتفاظ بمستويات كافية من الأصول السريعة التداول بحيث تتجاوز الخصوم المتداولة، نظرًا لأن تحويل المخزون إلى نقدية وتحصيل الذمم يستغرق وقتًا معينًا.¹

أولاً: نسب السيولة

نسبة السيولة العامة:

تعكس هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة (الالتزامات قصيرة الأجل). ويعتبر ارتفاعها مؤشرًا على توفر السيولة الكافية، كما أنها تعطي صورة عن حجم رأس المال العامل الدائم. وتُعد نسبة السيولة العامة أكثر دلالة عند تقديمها كنسبة مئوية، خاصة عند إجراء المقارنات عبر السنوات لنفس المؤسسة أو بين مؤسسات أخرى ضمن القطاع نفسه. ويتم حسابها وفق المعادلة التالية:

نسبة السيولة العامة- نسبة الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة*100

نسبة السيولة المختصرة (السريعة):

من أبرز الانتقادات الموجهة لنسبة السيولة العامة أنها تفترض إمكانية تحويل جميع الأصول المتداولة إلى نقدية بسهولة، وهو افتراض قد لا يكون دقيقًا دائمًا. لذلك، تعكس نسبة السيولة المختصرة مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل اعتمادًا فقط على الأصول المتداولة سريعة التحول إلى نقدية، دون احتساب المخزونات.

¹ سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية، 2006، ص229.

يتم استبعاد المخزونات من الأصول المتداولة لعدة أسباب، منها أنها تُعد أصولاً أقل سيولة، وقد يستغرق بيعها وقتاً أطول من الدورة المالية للمؤسسة، فضلاً عن إمكانية بيعها بقيمة أقل من تكلفتها الفعلية. كما أن اختلاف طرق تقييم المخزون قد يؤدي إلى تباينات تحليلية قد تؤثر على دقة التقييم المالي.

ويتم احتساب نسبة السيولة المختصرة وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{قيم الاستغلال} / \text{الخصوم المتداولة} * 100}{100}$$

ثانياً : نسب النشاط

تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة أصولها، حيث توضح مدى مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال. ويتم حساب هذه النسب على النحو التالي:

• معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / إجمالي الأصول.

• معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة.

• معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة.

• متوسط فترة التحصيل = 361 / معدل دوران الحسابات المدينة

• متوسط فترة الدفع = 361 / معدل دوران الحسابات الدائنة.

ثالثاً: نسب التوازن الهيكلي

تقوم المؤسسة بتحليل الكتل المالية الواردة في الميزانية لتقييم مدى مساهمة مختلف أنواع الأموال في عملية التمويل. ومن بين أهم هذه النسب:¹

1. نسبة التمويل الدائم: تُعد هذه النسبة بمثابة صياغة أخرى لمفهوم رأس المال، حيث تعكس مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، ويتم حسابها وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

2. نسبة التمويل الذاتي: تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على أصولها الخاصة في التمويل، مما يساعد في تحديد حجم القروض طويلة الأجل اللازمة لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان. ويتم حسابها وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3. نسبة الاستقلالية المالية: تعبر هذه النسبة عن مدى استقلال المؤسسة ماليًا ومدى اعتمادها على أموالها الخاصة، ويتم حسابها وفقاً للعلاقة التالية:

¹ برايج سليمان، ودويدي إبراهيم، التحليل المالي و دوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة ألكي محند أولحاج البويرة، 2014/2015، ص55.

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / إجمالي الخصوم

رابعاً: نسب المردودية

• المردودية المالية (Rcp): تُعرف أيضاً بمردودية الأموال الخاصة، حيث تقيس كفاءة المؤسسة في تحقيق العوائد من خلال أنشطتها المختلفة. تشمل هذه النسبة جميع العناصر والحركات المالية، إذ يتم استخراج النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج، بينما تؤخذ الأموال الخاصة من الميزانية¹.

يتم حساب مردودية الأموال الخاصة وفقاً للعلاقة التالية:

المردودية المالية (RCP) = النتيجة الصافية للدورة / الأموال الخاصة.

المردودية الاقتصادية (RE): تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتجاتها في السوق، بغض النظر عن سياسات التمويل أو الإهلاك أو الضرائب على الأرباح. فهي تعكس الكفاءة الصناعية والتجارية للمؤسسة.

يتم حساب نسبة المردودية الاقتصادية (RE) وفقاً للعلاقة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية (RE) = النتيجة الصافية للدورة / إجمالي الأصول.

الرافعة المالية: يهدف التحليل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة تأثير الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة. ويمكن أن يكون للاستدانة تأثير إيجابي على المردودية المالية، كما قد يكون لها تأثير سلبي.

يتم حساب نسبة الرافعة المالية وفقاً للعلاقة التالية:

نسبة الرافعة المالية = المردودية المالية - المردودية الاقتصادية.

¹ الياس بي ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 281-290.

خلاصة:

تهدف دراسة التوازنات المالية بشكل أساسي إلى ضمان عدم تعرض المؤسسة لحالات العسر المالي، وذلك من خلال توفير هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل، الذي يُخصص بدوره لتغطية احتياجات المؤسسة المرتبطة بعملية استغلالها. ويُعتبر الفرق بينهما هو الخزينة، التي تُعد من المؤشرات الرئيسية للتوازن المالي للمؤسسة، حيث يتم الاعتماد عليها لمعالجة أي اختلالات مالية قد تواجهها.

يتم تحليل التوازنات عادةً لسنة واحدة، فيما يُعرف بالتحليل الساكن، إلا أن هذا النوع من التحليل لا يعكس بشكل دقيق التطورات المالية للمؤسسة. لذلك، يُفضل اللجوء إلى التحليل الديناميكي، الذي يعتمد على دراسة مختلف التدفقات المالية داخل المؤسسة، مع التمييز بين: التدفقات المؤثرة على النتيجة المالية، التدفقات المتعلقة بقيم الأصول والخصوم، والتي يتم تحليلها من خلال جدول الموارد والاستخدامات، التدفقات النقدية الفعلية، التي تشمل المقبوضات والمدفوعات، ويتم تمثيلها في جدول تدفقات الخزينة.

كما يمكن للمسير المالي الاستعانة بالنسب المالية لتعزيز وضوح التحليل، حيث تُعد وسيلة فعالة وبسيطة لتوفير مؤشرات حول الأداء المالي للمؤسسة. ورغم تنوع النسب المالية، إلا أن الباحثين يتفقون على أن أكثرها أهمية تشمل: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية، نسب التوازن الهيكلي.

الفصل الثالث :

دراسة حالة المؤسسة

الاقتصادية "مؤسسة ميناء

مستغانم"

مقدمة الفصل :

بعد أن تطرقنا ف الفصل السابق إلى الأسس النظرية لتحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، من خلال عرض المؤشرات والنسب المالية الأكثر استخداما في هذا المجال ، نحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الواقع العلمي من خلال دراسة حالة مؤسسة اقتصادية وهي " ميناء مستغانم ". وسنسى من خلال هذه الدراسة إلى تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وتحليل أداءها المالي باستخدام أدوات ومؤشرات التحليل المالي التي تم التطرق إليها نظريا بهدف تشخيص نقاط القوة والضعف واقتراح التوصيات المناسبة لتحسين الاداء وتعزيز الكفاءة المالية للميناء.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ميناء مستغانم.

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى التعرف على كيفية نشأة ميناء مستغانم وما هي أهم الأهداف والخصائص بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي العام للميناء .

المطلب الأول: نبذة عن نشأة وتطور مؤسسة ميناء مستغانم:

أولا: نشأة ميناء مستغانم:

كان ميناء مستغانم في السابق يستعمل كموقع لتقاسم الغنائم من قبل القراصنة , واستمر هذا الوضع حتى عام 1833 , بعد ذلك تم بناء أول رصيف رسمي للميناء سنة 1881 بطول 80 مترا، ثم تم توسيعه ليصل إلى 325 مترا . وفي عام 1882 أطلق أول مشروع لتطوير وتجهيز الميناء وتم تصنيفه بعد ثلاث سنوات كمشروع ذي منفعة عامة .

بين عامي 1890 و1904 شهد الميناء سلسلة من أعمال التهيئة الكبرى أدت الى نشأة أول حوض له ، وفي سنة 1941 تم تشييد حاجز أمواج جديد في الجهة الغربية ما مهد الطريق لبناء الحوض الثاني الذي تم تجهيزه برصيف يبلغ طوله 430 مترا وذلك في الفترة الممتدة بين عامي 1941 و1955.

ثانيا: تطور مؤسسة ميناء مستغانم:

يعد ميناء مستغانم من الموانئ الجزائرية التي تقدم نوعين من الخدمات الأساسية وهي : الخدمات التجارية وخدمات الصيد البحري وتتكفل بتسييره " مؤسسة ميناء مستغانم " وهي شركة ذات أسهم (SPA) تنتمي إلى القطاع العمومي وتحمل تسمية EPM/EPE.

تم تأسيس هذه المؤسسة في إطار اصلاحات منظومة تسيير الموانئ في الجزائر وذلك استنادا الى المرسوم التنفيذي رقم 82-287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982 ، وفي 29 فيفري 1989 شرعت المؤسسة في السير نحو الاستقلالية على غرار العديد من المؤسسات العمومية بعد أن بينت تقاريرها المالية استقرارا ملحوظا.

بناء على ذلك ، تم تحويل المؤسسة من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي الى شركة عمومية اقتصادية تحمل طابعا تجاريا برأسمال قدره 25.000.000 دج ، وتعمل تحت نظام الامتياز الكامل لتسيير شركة مساهمات الدولة " الموانئ " .

أما من الناحية القانونية ، فإن المؤسسة مسجلة تحت الرقم التجاري 01-8.88 ، وتخضع في تنظيمها لأحكام القوانين : 01-88 ، 03-88 ، 04-88 ، الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 ، والتي تضمنت النصوص التنظيمية المؤطرة لاستقلالية المؤسسات العمومية ، كما تخضع لأحكام المراسيم : 88-101 المؤرخ في 16 ماي 1988 ، و 88-177 المؤرخ

في 28 سبتمبر 1988.

المطلب الثاني : مميزات وأهداف مؤسسة ميناء مستغانم:

ككل المؤسسات الاقتصادية تسعى مؤسسة ميناء مستغانم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة في ظل الخصائص التي تتميز بها المؤسسة.

أولا : خصائص ومميزات ميناء مستغانم:

تتميز مؤسسة ميناء مستغانم ب :

- موقع جيواستراتيجي هام.
- حماية جيدة للبضائع .
- انشاءات متخصصة لمعالجة ناقلات الحبوب ، السكر .
- وفرة طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12 ولاية .
- تنوع طرق تسليم البضائع.
- محطات رسو متخصصة لسفن الأداء لتأمين الخطوط البحرية المنتظمة.
- قدرات تخزين مغطات وغير مغطات.

ثانيا : أهداف مؤسسة ميناء مستغانم:

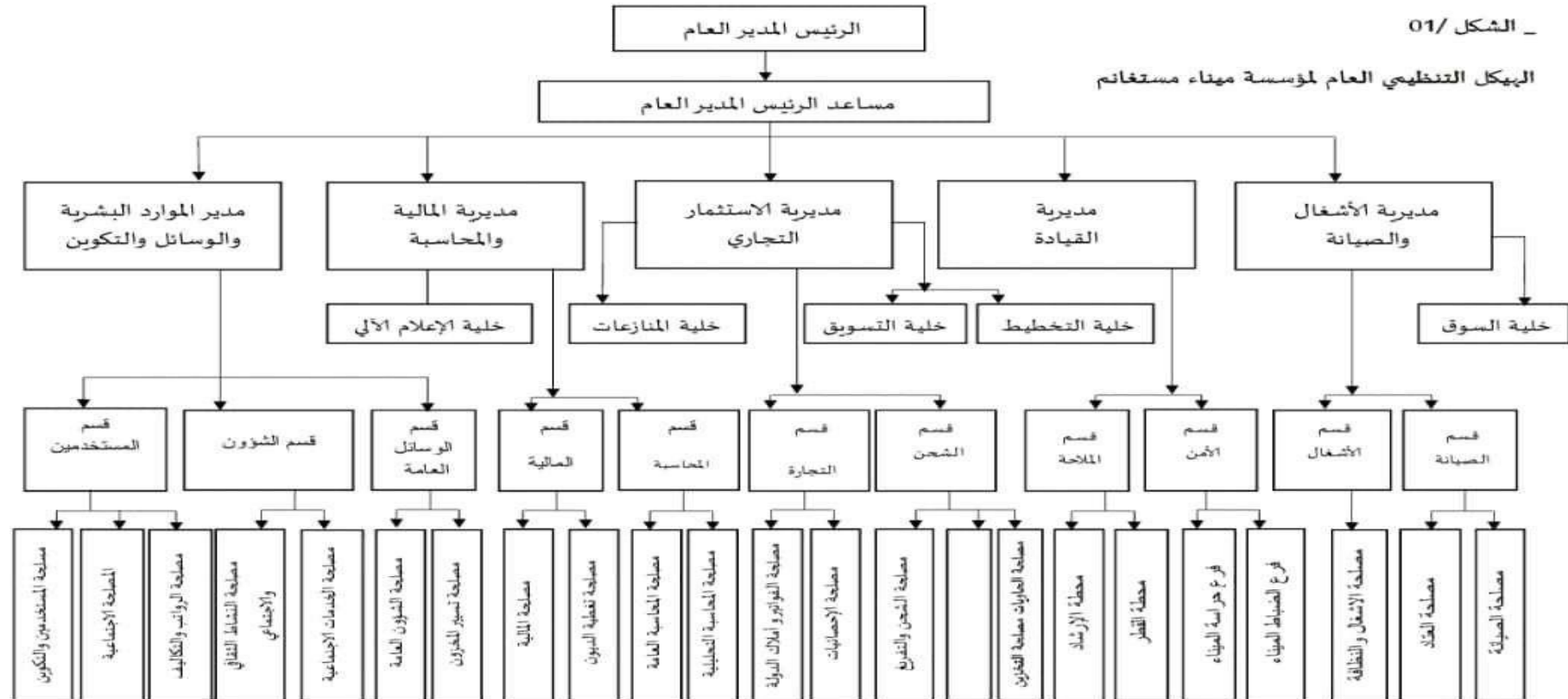
تهدف مؤسسة ميناء مستغانم إلى :

- تنفيذ كل العمليات التجارية ، المالية ، الصناعية والعقارية المرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالهدف الاجتماعي.
- تقديم تسهيلات حقيقية (وسائل عبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة عالية).
- استغلال الوسائل والتجهيزات المينائية.
- تنفيذ عمليات الشحن والتفريغ المينائية .
- تسيير أملاك الدولة .
- تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدة الزمنية ، النوعية ، الحماية والسعر.
- كونه الأذان الصاغية لاهتمامات المتعاملين الاقتصاديين.
- تسيير الاستثمار وتطوير ميناء مستغانم.
- تنفيذ أشغال الصيانة وتهيئة البنيات الفوقية للميناء

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم وشرح أقسامه:

❖ أولاً: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم

الشكل رقم (III-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم



ثانيا : شرح أقسامه :

سوف نقوم الآن بشرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم بحيث تتكون من خمس مديريات.

●أولا: المديرية العامة:

وظيفتها التسيير المراقبة تنظيم كما أنها ترتب وتراقب جميع مديريات المؤسسة وتفرض سلطتها عليهم تتكون من: رئيس مدير عام هو الممثل الوحيد القانوني في المؤسسة يشرف على جميع الأعمال التي تقوم بها المؤسسة بمشاركة المدراء المنفذين وهو المسؤول الأول في الهرم القانوني.

- مساعد المدير العام: يعتبر المستشار القانوني، يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة وكل الأعمال التي لها صلة بالمؤسسة.

- مساعد الأمن الداخلي: وهو الشخص المخول له قانونا بحفظ امن وسلامة المؤسسة ومعاونيه يشرفون على الحفاظ من الأخطار المادية والبشرية المحتملة والتصدي له.

- مكتب التنسيق العام يتولى جميع الأعمال التي يصدرها المدير العام المتمثلة في تبليغ المراسلات الداخلية مع جميع المديريات.

- خلية التدقيق تكون على علاقة مباشرة بالإدارة العامة مهامها: التأكد من احترام إجراءات التسيير تدقيق فحص أنشطة المؤسسة.

●ثانيا: مديرية الموارد البشرية

تهتم بالتنظيم التنسيق مراقبة الشؤون المرتبطة بتسيير المستخدمين والتكوين و الوسائل العامة للمؤسسة تتكون من:

مصلحة المستخدمين والتكوين إعداد التقارير المتعلقة بتسيير المستخدمين كما تسهر على تطبيق إجراءات التوظيف وتصنيف المستخدمين.

مصلحة الأجور والتكاليف: تشرف على دفع الأجور والمنح للعمال.

✓ المصلحة الاجتماعية : تهتم بملفات حوادث العمل و التوقف عن العمل.

✓ قسم الوسائل العامة : يهتم هذا القسم بتسيير الوسائل العامة ويتكون من :

- مصلحة الوسائل العامة : تشرف على العمليات التي تدخل في تنفيذ العمل داخل المؤسسة.

كما تشرف على مهام الأعوان أثناء تنفيذهم لأعمالهم في المهام الخاصة داخل وخارج الوطن.

- مصلحة تسجيل المخزون : يقوم بتسجيل المخزون وعملية الجرد لهذا المخزون .

✓ قسم الشؤون العامة : يهتم بتسيير الأنشطة الثقافية والاجتماعية في المؤسسة ويتكون من :

- مصلحة الخدمات الاجتماعية : تشرف وتعالج الجانب الاجتماعي لدى العامل من خلال تأمينه لدى مصالح الضمان الاجتماعي .

- مصلحة النشاط الثقافي والاجتماعي : تقوم بجميع الأنشطة الرياضية والترفيهية لصالح أبناء العمال.

● ثالثا: مديرية المالية والمحاسبة

هي مديرية مكلفة بتسيير الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق وضع مميزات محددة لكل سنة وإحصاء كل الخدمات المالية التي نفذت خلال سنة واحدة وتتكون من :

✓ قسم المحاسبة: يشرف على جميع العمليات الحسابية وفق النظام المحاسبي يتكون من :

- مصلحة المحاسبة المالية: تسمح بمتابعة العمليات اليومية التي تقوم بها المؤسسة ووضع الملاحظات اللازمة والخاصة بنشاطها عن طريق تنفيذ يومي للحسابات من اجل وضع جدول حسابات النتائج .

- مصلحة المحاسبة التحليلية: تشرف مباشرة على تحليل جميع التكاليف.

✓ قسم المالية: يشرف على التسيير المالي للمؤسسة من أجل إعداد ومتابعة الميزانية ويتكون من :

- مصلحة المالية: تشرف مباشرة على الأوضاع المالية للمؤسسة.

- مصلحة تحصيل (تغطية الديون): تقوم بتحليل منتجات النشاط التجاري مع المتعاملين الاقتصاديين وتتبع انتقال الأموال من البنوك مع قرض عقوبات جزائية مالية في حالة تاخير الوفاء بالدين.

● رابعا: مديرية قيادة الميناء

تقوم بتأمين حركة الملاحة المتمثلة في دخول خروج السفن وتحويلها من رسو إلى آخر وتأمين الحدود المائية يتكون من :

➤ قسم الملاحة: يشرف على البواخر النابيين لها ، ويلزم على هذه البواخر أن يكونوا متمتعين بشهادات تبرز كفاءة كل بحار ، وبدون هذه الشهادة لا يمكنهم تولي مهامهم في المؤسسة خلال المحطات التالية :

- محطة القطار: وهي مكان مخصص لوقوف القطارة .

- محطة الإرشاد: مكان مخصص لوقوف السفن والإرشادات المخصصة أثناء إدخال وإخراج السفن من الميناء.

➤ قسم الأمن: حفظ الأخطار التي من شأنها أن تشكل تهديدا على الحياة وحفظ المحيط المخصص للعمال ينقسم إلى :

- قسم ضباط الميناء: يشرف مباشرة على العملية التي تساهم في دخول الباخرة المحملة بالبضائع للميناء عن طريق الإبحار.

- حراس الميناء: يهتموا بحراسة الميناء .

● خامسا: مديرية الأشغال والصيانة

يقصد بالأشغال كل الأعمال التي من شأنها توفير الإجراءات الملائمة للتسيير الحسن للعمل (بناء هياكل ، نظافة) أما الصيانة هي إصلاح آلات المؤسسة التي تساعد على تنفيذ العمل بانتظام وسرعة ، تتكون هذه المديرية من :

➤ قسم الصيانة: يقوم بتنسيق التصميم ، المراقبة ، الأنشطة ، إصلاح واستبدال المعدات ، يتكون من :

- مصلحة العتاد: تنظيم عمل مشغلين الآلات ومراقبة معدات المناوبة.

- مصلحة الصيانة: مسؤولة عن صيانة وإصلاح معدات الرفع ، المناوبة ، موقف السيارات،.....

➤ قسم الأشغال : يهتم بتنفيذ ومراقبة مشاريع تطوير وتمهئة الميناء يتكون من :

- مصلحة الأشغال والصيانة : التي تشرف على تنفيذ أعمال صيانة أصول المؤسسة.

● سادسا : مديرية الاستغلال والتجارة

تقوم هذه المديرية بتسيير العمليات المرتبطة بعبور البضائع (الشحن ، التفريغ ، التخزين) تسيير أملاك الدولة المينائية والإنشاءات المتخصصة كما تقوم بمتابعة تطور تقنيات الاستثمار المينائية والبحث عن الوسائل المناسبة لإدماجها بفعالية في المؤسسة.

المبحث الثاني: القوائم المالية المتعلقة بتقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء مستغانم.

تُعد القوائم المالية بمثابة مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة ، حيث تمكن المساهمين والممولين وغيرهم من أصحاب العلاقة ، من تقييم أداء المؤسسة بدقة كما تُساهم في الكشف عن نقاط القوة والضعف مما يساعد على اتخاذ قرارات سليمة ومبنية على أسس صحيحة. في هذا الإطار سيتم الاعتماد في هذا البحث على القوائم المالية الخاصة بمؤسسة ميناء مستغانم خلال سنتي 2019 و 2020 . حيث تشمل الميزانية المالية بالإضافة إلى جدول حساب نتائج أو الميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول : عرض الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2019

الجدول رقم (III-1): الميزانية المالية للمؤسسة-الاصول- لسنة 2019

الأصول 2019	الصافي
الأصول غير الملموسة	1 875 533 .67
الأصول الثابتة المادية	1 435 409 352 .20
الأراضي	298 616 68.927
المباني	1 138 082 424 .52
الأصول تحت الانجاز	26 007 830 .11
الأصول المالية	
مشاركات وديون مرتبطة	70 000 00.000
أوراق مالية قابلة للتداول	
الضرائب المؤجلة (الأصول)	109 684 897 .31
إجمالي الأصول غير المتداولة	1 643 671 613 .29
المخزونات و سلع قيد الانجاز	36 042 646 .42
الزبائن والحسابات المرتبطة	211 350 991 .58
الزبائن	155 375 251 .22
مدينون آخرون	5 176 143 .79
ضرائب ورسوم	121 517 596 .57
أصول مالية متداولة	1 959 420 999 .27
الاستثمارات قصيرة الأجل	1 450 000 000 .00
الخزينة (النقد وما في حكمه)	509 420 999 .27
إجمالي الأصول المتداولة	2 206 594 637 .27

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على ملاحق المؤسسة

الجدول رقم (III-2): الميزانية المالية للمؤسسة-الخصوم - لسنة 2019

الصافي	الخصوم 2019
1 500 000 000.00	رأس المال المصدر
806 788 560.78	علاوات إصدار /اندماج /فروق إعادة التقييم
273 809 340.92	فرق التكافؤ
	النتيجة الصافية (حصة المجموعة)
	أرباح أو خسائر المرحلة
	حصة الشركة القابضة
	حصة الأقلية
2 580 165 921.70	إجمالي رؤوس الأموال الخاصة
34 756 591.26	الموردون والحسابات المرتبطة
112 816 376.27	الضرائب والرسوم
325 046 840.25	ديون أخرى
473 030 808.78	إجمالي الخصوم المتداولة

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على ملاحق المؤسسة

عرض الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2020

الجدول رقم (III-3):: الميزانية المالية للمؤسسة-الاصول- لسنة 2020

الصافي N	الأصول 2020
2 613 078.72	الأصول غير الملموسة
2 737 001 951.16	الأصول الثابتة المادية
407 773 160.85	الأراضي
2 329 228 790.30	المباني
69 960 177.95	الأصول تحت الانجاز
270 000 000.00	الأصول المالية
70 000 000.00	مشاركات وديون مرتبطة
200 000 000.00	أوراق مالية قابلة للتداول
105 795 564.18	الضرائب المؤجلة (الأصول)
2 186 370 772.00	إجمالي الأصول غير المتداولة
57 670 652.76	المخزونات و سلع قيد الانجاز
268 349 217.37	الزبائن والحسابات المرتبطة

186 434 509 .62	الزبائن
3 794 139 .67	مدينون آخرون
68 120 568 .28	ضرائب ورسوم
1 261 309 418 .47	أصول مالية متداولة
950 000 000 .00	الاستثمارات قصيرة الأجل
311 309 418 .47	الخزينة (النقد وما في حكمه)
1 577 329 318 .60	إجمالي الأصول المتداولة

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على ملاحق المؤسسة

الجدول رقم (III-4): الميزانية المالية للمؤسسة-الخصوم- لسنة 2020

الخصوم 2020	الصافي
رأس المال المصدر	1 500 000 000 .00
علاوات إصدار / اندماج / فروق إعادة التقييم	859 665 921 .70
فرق التكافؤ	102 911 090 .90
النتيجة الصافية (حصة المجموعة)	
أرباح أو خسائر المرحلة	
حصة الشركة القابضة	
حصة الأقلية	
إجمالي رؤوس الأموال الخاصة	2 462 577 012 .60
قروض وديون مالية	2 293 463 .83
مؤونات ومنتجات مؤجلة	755 527 516 .81
اجمالي الخصوم غير المتداولة	757 620 980 .64
الخصوم المتداولة :	
الموردون والحسابات الموردة	66 557 433 .22
الضرائب والرسوم	84 463 765 .81
ديون أخرى	389 481 011 .33
إجمالي الخصوم المتداولة	542 502 097 .39

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على ملاحق المؤسسة

المطلب الثاني : عرض جدول حساب النتائج لسنتي 2019 و 2020

.جدول حسابات النتائج لسنة 2019 :

الجدول رقم (III-5): جدول حسابات النتائج لسنة 2019

البيان	سنة 2019
رقم الاعمال	1888954421.34
تغير المخزون من المنتجات الجاهزة	0
الإنتاج المثبت	0
إعانات الاستغلال	0
1- إنتاج الدورة	1888954421.34
المشتريات المستهلكة	177180685.47
الخدمات الخارجية و المصاريف الأخرى	267118456.55
2- استهلاك السنة المالية	444299142.02
3- القيمة المضافة للاستغلال	1444655279.32
اِعباء المستخدمين	122620062.9
الضرائب و الرسوم	897278626.07
4- اجمالي فائض الاستغلال	53892828.67
منتجات تشغيلية أخرى	00
اِعباء تشغيلية أخرى	320032056.17
مؤونات عن الاصول و الخصوم	7002030.03
استرجاع خصائر القيمة و المؤونات	10007032.18
5- النتيجة التشغيلية	266932218.32
المنتجات المالية	59627158.36
الاعباء المالية	0
6- النتيجة المالية	59627158.36
7- النتيجة العادية قبل الضرائب	306559376.68
الضرائب المستحقة	36532659.02
الضرائب المؤجلة	1992290.51
اجمالي اِعباء الانشطة العادية	1644455655.07
8- النتيجة الصافية من الانشطة العادية	271365008.17
المنتجات الخارجة عن النشاط العادي	34332.75
الاعباء الخارجة عن النشاط العادي	0

34332.75	9- النتيجة الغير عادية
271399340.92	10- النتيجة الصافية للدورة

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ملاحق المؤسسة

.جدول حساب النتائج لسنة 2020

الجدول رقم (III-6): جدول حسابات النتائج لسنة 2020

البيان	سنة 2020
رقم الاعمال	1354570642.84
تغير المخزون من المنتجات الجاهزة	
الإنتاج المثبت	
إعانات الاستغلال	
1- إنتاج الدورة	1354570642.84
المشتريات المستهلكة	134471935.35
الخدمات الخارجية و المصاريف الاخرى	135083214.29
2- استهلاك السنة المالية	269555149.64
3- القيمة المضافة للاستغلال	1085015493.2
اعباء المستخدمين	115652819.5
الضرائب و الرسوم	842133544.32
4- اجمالي فائض الاستغلال	29839988.22
منتجات تشغيلية اخرى	313041960.66
اعباء تشغيلية اخرى	306826936.95
مؤونات عن الاصول و الخصوم	9966974.8
استرجاع خصائر القيمة و المؤونات	53829455.87
5- النتيجة التشغيلية	100203445.24
المنتجات المالية	38392361.09
الاعباء المالية	0
6- النتيجة المالية	38392361.09
7- النتيجة العادية قبل الضرائب	138595706.33
الضرائب المستحقة	31795282.3
الضرائب المؤجلة	3899333.13
اجمالي اعباء الانشطة العادية	1498320300.26

102911090.9	8-النتيجة الصافية من الانشطة العادية
	المنتجات الخارجة عن النشاط العادي
	الاعباء الخارجة عن النشاط العادي
	9-النتيجة الغير عادية
102911090.9	10-النتيجة الصافية للدورة

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على ملاحق المؤسسة

المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنتي 2019 و 2020 :

عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2019 :

الجدول رقم(III-7): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2019

/	مبالغ	الخصوم	/	مبالغ	الأصول
	3376041441.8	الموارد الثابتة		1643477613.29	الأصول الثابتة
	2580185921.7	الأموال خاصة		1875533.67	تثبيات معنوية
	795855520.11	الديون المالية		1461917188.31	تثبيات مادية
	468030808.75	الموارد الجارية		179684897.31	تثبيات مالية
	34758591.26	موارد جارية الاستغلال		2200594637.27	أصول جارية
	433272217.49	موارد جارية خ.الاستغلال		35042646.42	أصول متداولة
		حرية الخصوم		211130991.27	الاستغلال
				1959420999.27	أصول متداولة خ.الاستغلال
					خزينة الأصول
	3844072250.56	مجموع الأصول		3844072250.56	مجموع الأصول

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على ملاحق المؤسسة

عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 :

الجدول رقم (III-8): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2020

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
3220197993.44	الموارد الثابتة	2185370772	الأصول الثابتة
2462577012.8	الأموال الخاصة	2613078.72	تثبيات معنوية
757620980.64	الديون المالية	1806962129.1	تثبيات مادية
542502097.16	خصوم جارية	375795564.18	تثبيات مالية
68557433.22	خصوم جارية للإستغلال	1577329318.6	اصول جارية
473944663.94	خصوم جارية خ.الإستغلال	57670682.76	اصول جارية للإستغلال
		258349217.37	اصول جارية خ.الإستغلال
	خزينة الخصوم	1261309418.47	خزينة الاصول
3762700090.6	مجموع الخصوم	3762700090.6	مجموع الأصول

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على ملاحق المؤسسة

المبحث الثالث: تحليل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " ميناء مستغانم " يمكننا تحليل أداء المؤسسة المالي من خلال الإعتماد على الميزانيات السابقة وجدول حساب النتائج، سنستخدم النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي المناسبة لنشاط المؤسسة ككيان إقتصادي. و سنستعرض هذه النسب والمؤشرات في هذا المبحث.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي.

أولاً: حساب رأس المال العامل Frng :

الجدول رقم (III-9): راسمال العامل Frng لسنتي 2019-2020

2020	2019	العلاقة	المؤشر
3220197993.44	3376042441.85	الموارد الثابتة	راس المال العامل الصافي من اعلى الميزانية
2185370772	1643477613.29	- الاصول الثابتة	
1034827221.44	1732564828.56	= FRNG	
1577329318.6	2200594637.27	اصول جارية	راس المال العامل الصافي من اعلى الميزانية
542502097.16	468030808.75	- خصوم جارية	
1034827221.44	1732564828.56	= FRNG	

مصدر: ما إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانيات المالية

التعليق

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال الفترة المدروسة حيث بلغت نتيجته في سنة " 2019 " 1,732,564,828.56 دج، وفي سنة " 2020 " 1,034,827,221.44 دج، وهذا يعبر عن وجود فائض في التمويل طويل الأجل، وأن المؤسسة تتوفر على هامش أمان وتُظهر هذه القيم أن الموارد الثابتة غطت الاستخدامات الثابتة، بل تجاوزتها، مما مكن المؤسسة من تمويل جزء من احتياجاتها قصيرة الأجل بالأموال الدائمة. ويُعد هذا المؤشر دليلاً على استقرار الوضعية المالية للمؤسسة، وقدرتها على تغطية التزاماتها الجارية دون ضغوط، مما يعزز ثقة المتعاملين فيها ويُساهم في ضمان استمرارية النشاط في بيئة مالية متوازنة.

ثانيا: حساب الإحتياج في رأس المال العامل BFR: (بالدينار الجزائري)

الجدول رقم (III-10): احتياج رأسمال Bfr لسنتي 2019-2020

المؤشر	العلاقة	2019	2020
احتياج رأسمال	اصول جارية	2200595637.27	1577329318.6
	- خزينة الاصول	1959420999.27	1261309418.47
العامل	= 1	241173638	316019900.13
	خصوم جارية	468030808.75	542502097.16
BFR	- خزينة الخصوم	0	0
	= 2	468030808.75	542502097.16
	BFR 1-2	-226857170.8	-226482197.03

مصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانيات المالية

التعليق

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن الإحتياج في رأس المال العامل سالب خلال سنوات الدراسة حيث بلغت نسبته سنة "2019" (-2,268,571,70.8) دج ، وفي سنة "2020" (-2,264,821,97.03) دج ، وهو ما يُشير إلى أن المؤسسة لا تسجل احتياجاً فعلياً لتمويل دورة استغلالها، بل على العكس، فهي تستفيد من فائض تمويلي ناتج عن تفوق الخصوم الجارية على الأصول الجارية المتعلقة بالنشاط.

ترجم هذه الوضعية المالية إلى مستوى جيد من التحكم في دورة الاستغلال، بحيث تتمكّن المؤسسة من تغطية احتياجاتها التشغيلية دون اللجوء إلى تمويل إضافي، مما يوفر لها هامشًا إيجابيًا في السيولة على المدى القصير.

ثالثًا: حساب الخزينة TN: (بالدينار الجزائري)

الجدول رقم (III-11): حساب الخزينة Tn 2020-2019

المؤشر	العلاقة	2019	2020
الخزينة TN	خزينة الاصول	1959420999.27	1261309418.47
	-	0	0
	خزينة الخصوم	1959420999.27	1261309418.47
	=		
	TN		
الخزينة TN	FRNG	1732564828.56	1034827221.44
	-	-2266857170.8	-226482197.03
	BFR	1959420999.27	1261309418.47
	=		
	TN		

مصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانيات المالية

التعليق

من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال فترة الدراسة حيث بلغت نتيجتها في سنة "2019" (1,959,421,999.36) دج، وفي سنة "2020" (1,261,309,418.47) دج، وهي نتائج إيجابية تعكس وجود فائض نقدي هام على مستوى التمويل قصير الأجل. وتُبين هذه الوضعية أن المؤسسة لا تواجه أي عجز في تسيير خزنتها، بل تتمتع بقدرة مريحة على تغطية التزاماتها الجارية، مما يمنحها هامشًا من الأمان المالي والسيولة الضرورية لضمان استمرارية النشاط. وتُعتبر هذه القيمة مؤشرًا جيدًا على فعالية التسيير الماكلي والتوازن بين موارد المؤسسة واستخداماتها في الأجل القصير.

المطلب الثاني: تقييم الاداء المالي باستخدام النسب المالية

أولا: التحليل المالي باستخدام نسب السيولة

1.نسبة السيولة العامة : وتحسب كالآتي

نسبة السيولة العامة = الاصول الجارية / الخصوم الجارية

الجدول رقم (III-12): نسبة السيولة العامة لسنتي 2019-2020

2020	2019	البيان
1577329318.6	2200594637.27	الأصول الجارية
542502097.16	468030808.75	الخصوم الجارية
2.9	4.7	نسبة السيولة العامة

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة 2019-2020

التعليق:

نلاحظ ان نسبة السيولة العامة اكبر من 1 خلال سنوات الدراسة (4.7 و 2.9) لسنتي (2019 و 2020) على التوالي وهذا يعني ان المؤسسة في وضعية مالية جيدة اي انها تستطيع تسديد الديون القصيرة و انها تملك هامش امان للمستقبل.

2..نسبة السيولة المختصرة :و تحسب كالآتي

نسبة السيولة المختصرة =الأصول الجارية – المخزونات الجارية / الخصوم الجارية

الجدول رقم (III-13): نسبة السيولة المختصرة لسنتي 2019-2020

2020	2019	البيان
57 670 652 .76	2164551991.28	الأصول الجارية - المخزونات
542502097.16	468030808.75	الخصوم الجارية
2.8	4.6	نسبة السيولة العامة

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة 2019-2020

التعليق :

قدرت نسبة السيولة المختصرة للمؤسسة ب 4.6 و 2.8 للسنوات 2019 و 2020 على التوالي و هي نسب تفوق 1 و هذا يدل على ان المؤسسة قادرة على سداد ديونها قصيرة الاجل بسهولة و قد تكون مؤشرا على ادارة مالية جيدة و ذات كفاءة

3. نسبة السيولة الفورية : و تحسب كالآتي

نسبة السيولة الفورية = خزينة الأصول / الخصوم الجارية

الجدول رقم (III-14): نسبة السيولة الفورية لسنتي 2019-2020

البيان	2019	2020
خزينة الاصول	1959420999.27	1261309418.47
الخصوم الجارية	468030808.75	54250297.16
نسبة السيولة الفورية	4.1	2.32

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة 2019-2020

التعليق :

بما أن النسبتين (4.1 – 2.32) لسنوات (2019 – 2020) أكبر من 1 فذلك يشير إلى أن المؤسسة لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها المتداولة. مما يعكس سيولة جيدة واستعدادا ماليا لمواجهة كل الالتزامات الفورية.

ثانيا : التحليل المالي بواسطة نسب التوازن الهيكلية

1.نسبة التمويل الدائم : و تحسب كالآتي

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الغير جارية

الجدول رقم (III-15): نسبة التمويل الدائم لسنتي 2019-2020

البيان	2019	2020
الأموال الدائمة	3376041441.85	3220197993.44
الأصول غير الجارية	1643477613.29	2185370772
نسبة التمويل الدائم	2.05	1.47

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة 2019-2020

التعليق :

هذه النسبة تقيس لنا مدى تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة حيث نلاحظ أن النسبتين (1.47 – 2.05) للسنوات (2019 – 2020) على التوالي أكبر من 1 وهذا ما يدل على أن قاعدة التوازن المالي محققة في كلتا سنتي الدراسة وأن رأسمال العامل الصافي موجب فيهما.

2.نسبة التمويل الخاص : وتحسب كالاتي

نسبة التمويل الخاص = الأموال الناقصة /الأصول غير الجارية

الجدول رقم (III-16): نسبة التمويل الخاص لسنتي 2019-2020

البيان	2019	2020
الأموال الخاصة	2580185921.7	2462588012.8
الأصول غير الجارية	1643477613.29	2185370772
نسبة التمويل الخاص	1.56	1.12

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة 2019-2020

التعليق :

هذه النسبة تقيس لنا مدى تغطية الموارد الخاصة للأصول الثابتة حيث نلاحظ أن النسبتين (1.12 – 1.56) تفوقان 1 للسنوات (2019 – 2020) على التوالي وهذا يدل على أن المؤسسة تستطيع تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة حيث يسمح لها ذلك بالحصول على قروض إضافية بسهولة مستقبلا.

3.نسبة الاستقلالية المالية : وتحسب كالاتي

نسبة الاستقلالية المالية =الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

الجدول رقم (III-17): نسبة الاستقلالية المالية لسنتي 2019-2020

البيان	2019	2020
الأموال الخاصة	2580185921.7	2462577012.8
مجموع الخصوم	3844072250.56	3762700090.6
نسبة الاستقلالية المالية	0.67	0.65

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة 2019-2020

التعليق :

تقيس لنا هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الاستدانة أو بمعنى آخر اعتمادها على تمويلها الذاتي حيث قدرت بنسبة الاستقلالية المالية ب (0.67 – 0.65) لسنوات (2019 – 2020) على التوالي وهي اكبر من 0.5 مما يعني ان المؤسسة في حالة جيدة و ليست مثقلة بالديون لها القدرة على مواجهة ديونها باموالها الخاصة .

4.نسبة قابلية السداد : وتحسب كالآتي :

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الاصول

الجدول رقم (III-18): نسبة قابلية السداد لسنتي 2019-2020

البيان	2019	2020
مجموع الديون	795855520.11	757620980.64
مجموع الاصول	3844072250.56	3762700090.6
نسبة قابلية السداد	0.20	0.21

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة 2019-2020

التعليق :

بما ان النسبتين 0.20-0.21 للسنوات 2019-2020 على التوالي اقل من النسبة المعيارية 0.5 فهذا يدل على ان المؤسسة لا تعتمد على الديون قصيرة الاجل في تمويل اصولها مما يجعلها لا تواجه صعوبات حين سداد قيمة الديون عند موعد استحقاقها.

ثالثا : التحليل المالي باستخدام نسب النشاط :

1- معدل دوران مجموع الاصول : و يحسب كالآتي :

معدل دوران مجموع الاصول = رقم الاعمال / مجموع الاصول

الجدول رقم (III-19): معدل دوران مجموع الاصول لسنتي 2019-2020

البيان	2019	2020
رقم الاعمال	1588954421.34	1354570642.84
مجموع الاصول	3844072250.56	3762700090.6
معدل دوران مجموع الاصول	0.41	0.35

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ملاحق المؤسسة

التعليق :

تبين هذه النسبة مدى تغطية رقم الاعمال لمجموع الاصول الذي قدر ب 0.41 – 0.35 للسنوات 2019-2020 على التوالي اي ان كل دينار مستثمر من الاصول حقق رقم اعمال قدره 0.41 دج و 0.35 دج للسنوات 2019 و 2020 على التوالي .

2- معدل دوران الاصول الغير جارية : وتحسب كالآتي :

معدل دوران الاصول الغير جارية = رقم الاعمال / الاصول الغير جارية

الجدول رقم (III-20): معدل دوران الاصول الغير جارية لسنتي 2019-2020

البيان	2019	2020
رقم الاعمال	1588954421.34	1354570642.84
الاصول الغير جارية	1643477613.29	2185370772
معدل دوران الاصول الغير جارية	0.96	0.61

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ملاحق المؤسسة

التعليق :

هذه النسبة تبين مدى قدرة الاصول الثابتة علة خلق مبيعات للمؤسسة . حيث انه هناك انخفاض في سنوات الدراسة 0.96 – 0.61 و ذلك بسبب ارتفاع رقم الاعمال و انخفاض الاصول الثابتة او بصيغة اخرى فان كل دينار من الاصول الثابتة يولد لنا 0.96 دج و 0.61 دج للسنوات 2019 و 2020 على التوالي .

3-معدل دوران الاصول الجارية : ويحسب كالآتي :

معدل دوران الاصول الجارية = رقم الاعمال / الاصول الجارية

الجدول رقم (III-21): معدل دوران الاصول الجارية لسنتي 2019-2020

البيان	2019	2020
رقم الاعمال	1588954421.34	1354570642.84
الاصول جارية	2200594637.27	1577329318.6
معدل دوران الاصول الجارية	0.72	0.85

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ملاحق المؤسسة

التعليق:

تبين لنا هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الاصول الجارية في توليد رقم الاعمال و منه نقول ان كل دينار مستثمر من الاصول الجارية حقق رقم اعمال قدره 0.72 - 0.85 للسنوات 2019- 2020 و تعد هذه النسبة ضعيفة.

1- حساب المردودية المالية :

الجدول رقم (III-22): حساب المردودية المالية لسنتي 2019-2020

المؤشر	العلاقة	2019	2020
المردودية المالية RCP	النتيجة الصافية للدورة /	273399340.92	102911090.9
	الاموال الخاصة =	2580185921.7	2462577012.8
	RCP	0.105	0.041

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ملاحق المؤسسة

التعليق :

من خلال نتائج مؤشر المردودية المالية نلاحظ أن النسبة كانت 0.10 في سنة 2019 ثم تراجعت إلى 0.04 في سنة 2020، مما يدل على أن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من أموالها الخاصة قد تراجعت بشكل واضح في سنة 2020، وهو ما يُعتبر مؤشراً سلبياً على الأداء المالي خلال هذه السنة.

2- حساب المردودية الاقتصادية :

الجدول رقم (III-23): حساب المردودية الاقتصادية لسنتي 2019-2020

المؤشر	العلاقة	2019	2020
المردودية الاقتصادية RE	النتيجة الصافية للدورة /	273399340.92	102911090.9
	مجموع الاصول =	3844072250.56	3762700090.6
	RE	0.0711	0.0273

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ملاحق المؤسسة

التعليق:

يتضح من خلال نتائج المردودية الاقتصادية أن المؤسسة حققت نسبة 0.07 سنة 2019، ثم سجلت 0.02 سنة 2020، ما يدل على ضعف في الأداء الاقتصادي للمؤسسة خلال سنة 2020، حيث تراجعت قدرتها على تحقيق نتائج إيجابية مقارنة بإجمالي الأصول المستعملة.

3-الرافعة المالية:

الجدول رقم (III-24): حساب الرافعة المالية لسنتي 2019-2020

المؤشر	العلاقة	2019	2020
الرافعة المالية	المردودية المالية	0.105	0.041
	- المردودية الاقتصادية	0.071	0.027
	= الرافعة المالية	0.034	0.014

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ملاحق المؤسسة

التعليق:

تظهر نتائج الرافعة المالية أن المؤسسة سجلت نسبة 0.034 في سنة 2019 وتراجعت إلى 0.014 في سنة 2020، وهي نسب ضعيفة تشير إلى أن المؤسسة تمول معظم أصولها من أموالها الخاصة، ولا تعتمد كثيراً على القروض أو الديون، مما يدل على مخاطرة مالية منخفضة واستقلالية تمويلية كبيرة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الحالة المطبقة على المؤسسة المينائية لمستغانم للفترة (2020/2019) وتطبيق ما تم التطرق إليه في الفصلين السابقين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة، والمتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج،

ومن خلال تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية،

تم التوصل إلى أن المؤسسة قد حققت شروط التوازن المالي خلال الفترة المدروسة، حيث كان رأس المال العامل موجبًا، واحتياج رأس المال العامل سالبًا، والخزينة موجبة،

وهو ما يعكس قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بموارد دائمة، وتمويل دورة الاستغلال دون اللجوء إلى تمويل خارجي، مما يدل على توازن مالي جيد وسيولة كافية لمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل

خاتمة

الخاتمة :

تناولت هذه الدراسة موضوع التحليل المالي كأداة فعالة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، والوقوف على مدى قدرتها على التوازن والاستمرارية. ويُعد التحليل المالي من الوسائل الأساسية التي تساعد في تشخيص الوضع المالي في الأمدين القصير والمتوسط، مما يسمح بالكشف عن الاختلالات المحتملة واتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

في هذا السياق، ركزنا في بحثنا على تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، باعتبارها أدوات تُمكن من الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، واتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية دقيقة، بما يساهم في المحافظة على استقرار المؤسسة وتحسين أدائها المالي.

وقد بيّنت نتائج التحليل أن المؤسسة المينائية لمستغانم تتوفر على مقومات مالية إيجابية خلال فترة الدراسة، مما يعكس تسييراً جيداً للموارد والالتزامات، مع قدرة واضحة على تحقيق نوع من التوازن المالي قصير الأجل، الأمر الذي يعزز من موقعها المالي وقدرتها على مواجهة الالتزامات بكل كفاءة.

في الختام، يمكن القول إن التحليل المالي أبان عن دوره الكبير في توضيح مكان القوة والضعف داخل المؤسسة، وهو ما يؤهله ليكون أداة مساعدة في اتخاذ القرار المالي الرشيد. وقد حاولنا من خلال هذه المذكرة الدمج بين الجانبين النظري والتطبيقي، حيث طبقنا أدوات التحليل المالي على المؤسسة المينائية لمستغانم، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج التي سيتم التطرق إليها في تفسير الفرضيات، وتقديم توصيات.

اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى: التي مفادها: "تساهم أدوات التحليل المالي في الكشف عن الاختلالات المالية مبكراً، مما يدعم اتخاذ قرارات تصحيحية مناسبة."

أظهرت نتائج الدراسة أن استعمال أدوات التحليل المالي مكن من التعرف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، حيث تم الكشف عن توازن مالي إيجابي خلال الفترة المدروسة (FRNG موجب، BFR سالب، TN موجب)، مما يعكس قدرة المؤسسة على التحكم في مواردها واكتشاف الانحرافات في وقت مبكر، وبالتالي يمكن اعتبار هذه الفرضية صحيحة.

بالنسبة للفرضية الثانية: التي مضمونها: "يؤدي الاستخدام المنتظم للتحليل المالي إلى تحسين جودة المعلومات المالية واتخاذ قرارات مبنية على أسس موضوعية."

أكدت الدراسة أن المواظبة على تحليل المؤشرات المالية وتفسيرها يساعد في تكوين قاعدة بيانات مالية دقيقة، تمكّن الإدارة من اتخاذ قرارات سليمة ومدروسة. وعليه، فإن نتائج الدراسة تثبت صحة هذه الفرضية، لكون التحليل المنتظم ساهم في تقديم صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة.

بالنسبة للفرضية الثالثة: التي تنص على: "تُبين نتائج التحليل المالي والتوجهات الاستراتيجية للمؤسسة أنها تساهم في رفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة."

أثبتت النتائج المحصل عليها أن المؤسسة المينائية مستغانم تستغل مواردها المالية بطريقة فعالة، بدليل التوازن الظاهر في المؤشرات المالية الأساسية، ما يعزز من موقعها المالي وقدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية ملائمة. وعليه، تُعد هذه الفرضية صحيحة.

النتائج النظرية:

أصبح تحليل المالي ضرورة لأي مؤسسة تريد الاستمرار والتطور ومعرفة قيمتها الحقيقية.

إن التحليل المالي عبارته عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة للحصول على معلومات

تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.

مؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية:

تمثل القوائم المالية إنعكاس لنشاط المؤسسة و أدائها

ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المحلل من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة:

عملية تقييم الأداء المالي تعد تشخيصا لصحة المؤسسة المالية وقدرتها على مواجهة المستقبل.

تقييم الأداء يسمح بالوقوف على نقاط القوة والضعف وعليه فهو يسمح بتدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في المؤسسة.

النتائج التطبيقية

من خلال دراستنا التطبيقية استنتجنا النقاط الآتية:

❖ ان تحليل القوائم المالية يساعد المؤسسة في تقييم أدائها بحيث يظهر تلك المعلومات بنقاط قوة وضعف.

❖ رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة وهذا يعني تحقيق التوازن المالي ويدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها (الأصول الثابتة) باستخدام الموارد الدائمة.

❖ إحتياج رأس المال العامل على سالب خلال فترة الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة ليست بحاجة إلى موارد تمويل خلال دورة الإستغلال.

- ❖ المؤسسة في وضعية مالية جيدة لأنها لا تعاني من عجز مالي ولديها القدرة على تسديد ديونها حيث حققت خزينة موجبة خلال فترة الدراسة.
- ❖ لا تعتمد المؤسسة بنسبة كبيرة على الديون للحصول على مصادر تمويل.
- ❖ إستطاعت المؤسسة بشكل عام تحقيق توازنها المالي ما بين الربحية والسيولة وهذا يدل على أنها قادرة على تمويل إستثماراتها من خلال مواردها الثابتة .

التوصيات :

بما أن وضعية المؤسسة المالية جيدة كما ذكرنا سلفا ، فالتوصيات يجب أن تركز على تعزيز نقاط القوة ومعالجة أي مخاطر مستقبلية محتملة للحفاظ على هذا التوازن. فكانت لنا بعض التوصيات و المقترحات للمؤسسة منها :

1. تعزيز الاستثمار في الأصول الثابتة: بما أن رأس المال العامل موجب والاحتياج له سلبي، يمكن استغلال الفائض في السيولة لاستثمارها في أصول ثابتة أو مشاريع توسعية تعزز من الربحية على المدى الطويل.
2. تنوع مصادر التمويل: رغم أن الاعتماد على التمويل الذاتي أمر إيجابي، يُستحسن تنوع مصادر التمويل تدريجيًا لتقليل الاعتماد على مورد واحد وللاستفادة من فرص تمويلية بشروط مناسبة دون الإخلال بالتوازن المالي.
3. تحسين إدارة المخزون والدورة التشغيلية: المحافظة على احتياج رأس المال العامل سالب يتطلب استمرار تحسين إدارة المخزون وتقليص فترة التحصيل من الزبائن دون التأثير على رضاهم.
4. مراقبة مستويات السيولة بشكل دوري: رغم وجود خزينة موجبة، من المهم متابعة السيولة النقدية باستمرار لتفادي أي اختناقات تمويلية مفاجئة، خصوصًا عند الدخول في مشاريع جديدة.
5. تحسين نظم الرقابة المالية: لتجنب أية مخاطر مستقبلية، يُنصح بتطوير نظام داخلي للرقابة المالية يضمن التتبع الفعال للمصاريف، الإيرادات، والالتزامات.
6. التحضير لمواجهة الصدمات الاقتصادية: وضع خطط مالية احتياطية لمواجهة تقلبات السوق أو انخفاض مفاجئ في الإيرادات، مثل إنشاء صندوق احتياطي للطوارئ المستقبلية.

آفاق الدراسة :

نتمنى ان نكوننا قد وفقنا في هذا العمل البسيط تاركين الطريق مفتوحا لتطويره و اثرائه مستقبلا

و قد اقترحنا بعضا من الاعمال منها :

-دور الذكاء الاصطناعي و الادوات الحديثة في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية و التنبيء بالمخاطر

المالية قبل حدوثها .

المصادر والمراجع

المراجع :

الكتب :

- نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، دار العلم و الايمان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2019.
- نعيم نامر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية و تطبيقية، دار البداية ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى ، عمان، 2012.
- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، 2007.
- مجعدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، دار الحكمة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، مصر، 2015.
- محي الدين عبد الرزاق حمزة، تحليل و مناقشة الميزانيات ، دار الاعصار العلمي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 2017.
- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.
- عباس بن الضب، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير- التحليل المالي الجزء 01، دار المحمدية، الجزائر، 1999.
- سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003.
- الياس بن سامي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية، 2006.

المذكرات والأطروحات :

- باصور رضوان ، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017/2018.
- محمد الصالح عواشيرية، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.
- متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير، 2010، ص20.
- علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014/2015.
- براهيم سليمان، ودويدي إبراهيم، التحليل المالي و دوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2014/2015.

المراجع باللغة الأجنبية :

- BEATRICE ET FRANCIS GRANDGUILLOT, L'ANALYSE FINANCIÈRE 26° ÉDITION, 2022-2023.

الملاحق

ENTREPRISE PORTUAIRE DE MOSTAGANE
EPM
Exercice 20 20

الملاحق رقم: 01

DATE: 07/03/2013
HEURE: 08:27
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Décembre < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal : ██████████

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	01	4 153 259,96	1 540 181,24	2 613 078,72	1 875 533,67
Immobilisations corporelles	02	3 723 584 125,84	986 582 174,69	1 737 001 951,15	1 435 409 352,20
Terrains					
Bâtimens		617 342 353,95	209 569 193,10	407 773 160,85	298 516 927,68
Autres immobilisations corporelles		3 106 241 771,89	777 012 981,59	1 329 228 790,30	1 136 892 424,52
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	03	89 960 177,95		89 960 177,95	26 507 830,11
Immobilisations financières	04	270 000 000,00		270 000 000,00	70 000 000,00
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		70 000 000,00		70 000 000,00	70 000 000,00
Autres titres immobilisés		200 000 000,00		200 000 000,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif	05	105 795 564,18		105 795 564,18	109 884 897,31
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 173 493 127,93	1 988 122 355,93	2 185 370 772,00	1 843 477 613,29
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		137 168 718,46	79 498 035,70	57 670 682,76	38 042 646,42
Créances et emplois assimilés		283 904 694,37	25 555 477,00	258 349 217,37	211 130 991,58
Clients		211 989 986,42	25 555 477,00	186 434 509,42	80 755 337,25
Autres débiteurs		3 794 139,67		3 794 139,67	9 058 113,79
Impôts et assimilés		68 120 568,28		68 120 568,28	121 317 540,54
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		1 261 309 418,47		1 261 309 418,47	1 959 420 999,27
Placements et autres actifs financiers courants		950 000 000,00		950 000 000,00	1 450 000 000,00
Trésorerie		311 309 418,47		311 309 418,47	509 420 999,27
TOTAL ACTIF COURANT		1 682 382 831,30	105 053 512,70	1 577 329 318,60	2 208 594 637,27
TOTAL GENERAL ACTIF		5 855 875 959,23	2 093 175 868,63	3 762 700 090,60	3 850 072 250,56

ENTREPRISE PORTUAIRE DE MOSTAGANE
EPM
Exercice 2020

الملاحق رقم: 02

DATE: 07/03/2021
HEURE: 09:27
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Décembre < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal: [REDACTED]

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 500 000 000,00	1 500 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (réserves consolidées) (1)		859 665 921,70	806 766 580,78
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net - part du Groupe) (1)		102 911 090,90	273 009 340,92
Autres capitaux propres - Report à nouveau (1)			
part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		2 462 577 012,60	2 580 185 921,70
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunt et dettes financières		2 293 463,83	2 293 463,83
Impôts (Différés et provisionnés)			
Provision et produits constatés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANT		2 293 463,81	2 293 463,81
PASSIFS COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés		66 557 433,22	34 756 591,26
Impôts		84 463 652,81	112 816 376,27
Autres Dettes		389 481 011,33	325 055 041,22
TOTAL PASSIFS COURANTS		540 502 097,36	472 628 008,75
TOTAL GENERAL PASSIFS		3 762 700 090,60	3 850 072 250,56

ENTREPRISE PORTUAIRE DE MOSTAGANE
EPM
Exercice 2020

الملاحق رقم: 03

DATE: 09/03/2021
HEURE: 09:27
PAGE:

Comptes de Résultat
(par Nature)
De Janvier A Décembre < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal [REDACTED]

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		1 354 570 642,84	1 588 954 421,34
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 354 570 642,84	1 588 954 421,34
Achats consommés		34 471 935,35	36 250 748,81
Services extérieurs et autres consommations		135 083 214,29	108 171 180,64
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		169 555 149,64	144 421 929,45
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		1 185 015 493,20	1 444 532 491,89
Charges de personnel		842 133 544,32	807 278 626,07
Impôts, taxes et versements assimilés		29 839 988,22	03 861 028,67
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		313 041 960,66	613 392 829,15
Autres produits opérationnels		51 527 840,46	0 867 043,07
Autres charges opérationnelles		9 986 974,80	7 002 630,03
Dotations aux amortissements et aux provisions		308 208 936,95	320 332 056,17
Reprise sur pertes de valeur et provisions		53 829 455,87	0 007 032,34
V. RESULTAT OPERATIONNEL		100 203 345,24	286 932 218,35
Produits financiers		38 392 361,09	39 627 158,32
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		38 392 361,09	39 627 158,32
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		138 595 706,33	306 559 376,66
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		31 795 282,30	66 532 659,02
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		3 889 333,13	-31 338 290,51
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 498 320 300,28	1 649 455 655,07
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 396 409 209,36	1 378 090 846,90
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		102 911 090,90	271 365 008,17
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			34 332,75
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			34 332,75
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		102 911 090,90	271 399 340,92
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Donc part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال عرض وتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي، باستخدام مجموعة من أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع من خلال الدراسة النظرية التي تضمنت مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي وتقييم الأداء المالي و كيفية استخدام أدوات التحليل، ومن ثم قمنا بإسقاط الجانب النظري من الدراسة على أرض الواقع على مؤسسة "ميناء مستغانم" من خلال تحليل القوائم المالية للسنوات (2019-2020)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ضرورة تقييم الأداء المالي بتحديد نقاط القوة والضعف من أجل إتخاذ الإجراءات الصحيحة لتحقيق الأهداف المسطرة.

- المؤسسة تتمتع بتوازن مالي وهي في وضعية جيدة.

- تعتمد المؤسسة بنسبة كبيرة على أموالها الخاصة وليست بحاجة لمصادر مصادر تمويل.

- استطاعت المؤسسة بشكل عام تحقيق توازنها المالي ما بين الربحية والسيولة وهذا يدل على أنها قادرة على تمويل إستثماراتها من خلال مواردها الثابتة

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي ، الأداء المالي ، القوائم المالية ، أدوات التحليل المالي.

Abstract :

This study aims to highlight the role of financial analysis in evaluating the financial performance of economic institutions. It does so by presenting and analyzing various aspects related to financial analysis, using a set of tools recognized under the Financial Accounting System (SCF), particularly financial equilibrium indicators and financial ratios. The research was approached through two main parts. The first part focused on the theoretical framework, which included key concepts related to financial analysis and performance evaluation, along with methods for applying analytical tools. The second part involved a practical case study of the port authority of Mostaganem, by analyzing its financial statements for the years 2019 and 2020. The study led to a number of significant findings, including:

The necessity of regularly evaluating financial performance in order to identify strengths and weaknesses, which supports decision-making to achieve set objectives.

The institution demonstrated sound financial balance, indicating a stable financial position during the period under study.

The institution relies heavily on its own equity and shows minimal dependence on external financing sources.

Overall, the institution was able to achieve financial equilibrium between profitability and liquidity, which reflects its ability to finance its investments through its own permanent resources.

Keywords: Financial Analysis , Financial Performance , Financial Statements , Financial Analysis Tools